



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • هاتف «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

من يقف ضد 2254 ولماذا؟

ينقسم أولئك الذين يقفون ضد تنفيذ القرار 2254 الخاص بحل الأزمة السورية بقيادة وملكية سورية، وعلى أساس حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه على أرضه الموحدة المستقلة، إلى صنفين أساسيين؛ الأول: يوافق على القرار لفظياً، بل ويُدعي دعمه له، في حين يعمل على أرض الواقع كل ما يمكنه عمله لمنع تنفيذه. والثاني: هو من يقف ضد تنفيذ القرار علناً. هذان الصنفان موجودان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أما الصنف الأول، الذي يدعم لفظياً ويعادي فعلياً، فعلى رأسه تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية، وضماً الكيان الصهيوني «بالضبط كما كان موقفهم من اتفاقات مبنسك»؛ فمصلحة هؤلاء جميعاً تكمن في استمرار الأزمة في سورية وفي تعمقها، وصولاً - إن أمكن - إلى تثبيت تقسيمات الأمر الواقع، وإلى إنهاء الوجود الجغرافي السياسي لسورية بأسرها. لأن تحول سورية إلى ثقب أسود وإلى مركز للفوضى ولتصديرها، يعتبر هدفاً استراتيجياً سواء بالنسبة للغرب في صراعه مع الصعود الشرقي، الذي يعتبر الاستقرار ممراً إلزامياً نحو تثبيت الصعود والازدهار، أو بالنسبة للكيان الصهيوني الذي يعيش أزمة وجودية في ظل التوازن الدولي الجديد، ويرى في ولادة جديدة لسورية موحدة ومستقرة ضغطاً إضافياً نوعياً سيسرع من مفاعيل أزمته الوجودية.

ضمن هذا الصنف أيضاً، يندرج المتشددون في المعارضة، وإلى حد ما المتشددون في النظام «لأن هؤلاء الأخيرين يحاولون تجنب ذكر هذا القرار بخير أو بشر، ويتبعون في ذلك أسلوب الإنكار بوصفه وسيلة من وسائل الدفاع النفسي... والسياسي». متشددو المعارضة، يعلنون من باب الاحتيال والتقية أنهم يسعون لتطبيق القرار 2254، بينما كل سلوكهم العملي وتصريحاتهم السياسية تصب في معادلة «غالب ومغلوب»، أي في معادلة «الإسقاط والحسم» التي تتعارض بشكل كامل مع معادلة الحل السياسي: معادلة 2254 «لا غالب ولا مغلوب».

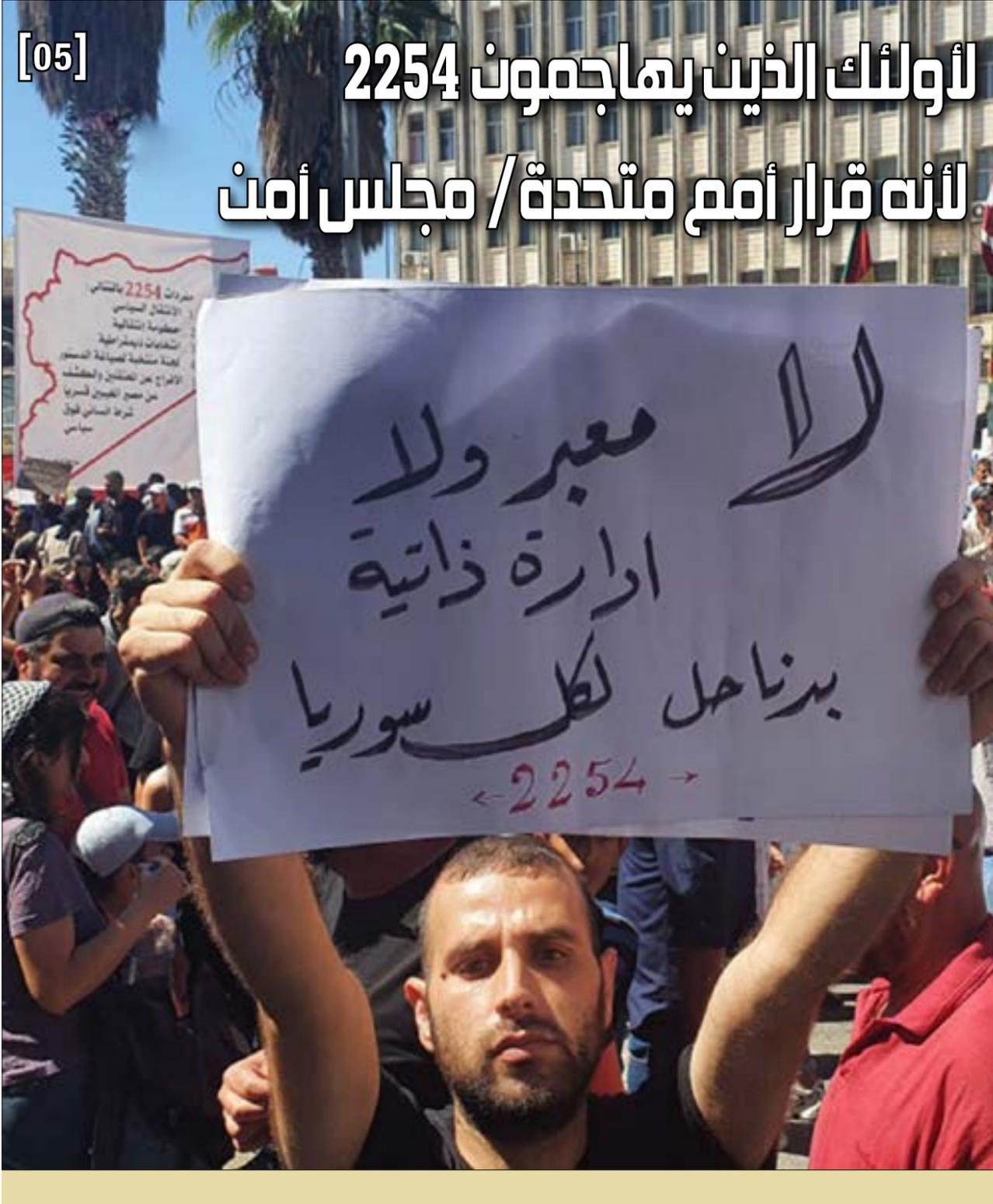
وأما الصنف الثاني، فهو ذلك الذي يهاجم 2254 علناً، متذرعاً بأن هذا القرار هو «تدخل في السيادة الوطنية»، أو بالقول: إنه قرار خارجي صادر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث «السلطة هي للأمر بكان». والأكثر بؤساً ضمن هذا الصنف هم أولئك الذين يعتبرون القرار شكلاً من أشكال «التقاسم الإمبريالي لسورية»! المحليون ضمن هذا الصنف، ليسوا في حقيقة الأمر أول من قال بهذه الذرائع، بل هم يكررونها بعد أن سبقهم إليها قسم محدد مما يسمى «يساراً» في أوروبا، وعلى الخصوص القسم التروتسكي/ الصهيوني، الذي يوصف كلاً من روسيا والصين بأنهما دولتان إمبريالتان، ويبني تحالفه الفعلي مع الأمريكان والصهاينة تحت هذا القناع. ينبغي التنكير، بأن الأمم المتحدة كمؤسسة، كانت إحدى نتائج توازن دولي جديد في النصف الأول من القرن العشرين، تقدم وفقه المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر الوطني بعد الانتصار على النازية. وقد انعكس ذلك ابتداءً من أول فيتو سوفيتي في هذه المؤسسة، والذي كان ضد حصول فرنسا على أي امتيازات مقابل جلائها عن سورية ولبنان. وهذا الاتجاه عبّر عن نفسه أيضاً في القرارات 242 و338 و425 وغيرها.

وعاد أيضاً للتعبير عن نفسه ضمن التوازن الدولي الجديد في سلسلة الفيتوهات التي أخذتها كل من روسيا والصين عبر سنوات الأزمة، والتي منعت تدخلاً عسكرياً خارجياً على الطريقة العراقية في سورية... ووصولاً إلى القرار 2254 الذي شكّل مفصلاً في تطور التوازن الدولي لتشكيل نموذج جديد، تخرج فيه سورية موحدة شعباً وأرضاً من أزمة هي الأعمق في تاريخها، وعبر التوافق بين السوريين أنفسهم.

إن ما يوحد أعداء القرار 2254 الداخليين والخارجيين، هو سعيهم وراء مصالح ضيقة هي بالضد تماماً من مصلحة الشعب السوري؛ سواء كانت تلك المصالح مجرد مصالح انتهازية على مستوى أشخاص مستفيدين من الأزمة ومن الإتجار بها، أو كانت تلك مصالح استراتيجية للقوى المعادية للشعب على العموم، والتي لا مصلحة لها في استقرار وازدهار حقيقي لا في سورية ولا في محيطها الأوسع.

[05]

لأولئك الذين يهاجمون 2254 لأنه قرار أمم متحدة / مجلس أمن



شؤون عربية ودولية



ما الذي قاله بن سلمان؟ هل تذهب السعودية للتطبيع مع الكيان فعلاً؟

18

شؤون اقتصادية



الصين- روسيا: أي شوط ينبغي قطعه نحو كسر التبادل الامتكاقي؟

12

شؤون محلية



الواقع المعيشي والخدمي والاقتصادي الكارثي..

10

شؤون عمالية



أزمات مستعصية والناس مقهوره

02

تغيب العامل الاقتصادي عمداً



لطالما كان العامل الاقتصادي هو الأساس في تقدم البلدان وازدهارها وهو محرك الشعوب لأنه يتصل بأبسط تفاصيل حياتهم ومعيشتهم، ومن هنا تلجأ الدول الاستعمارية للعقوبات الاقتصادية كسلاح لتدمير الشعوب، لمعرفة أهمية الاقتصاد في تقدم الشعوب وتراجعها، ومن دون تغيير اقتصادي جذري لم يكتب التاريخ لأي حركة أو حراك شعبي النجاح، وأقرب التجارب هو ما حصل في البلدان العربية، مثل: مصر وتونس والسودان، حيث بقيت السياسات الاقتصادية نفسها وأوصلت هذه البلدان إلى أزمات لا حقة أشد خطورة.

أديب خالد

تجارب سابقة مازلنا نعانى من أثارها

الليبرالية الاقتصادية التي طرقت في سورية منذ عام 2005 كانت العامل الأهم في تفجر الأوضاع عام 2011 حيث ارتفعت نسب الفقر والبطالة، وانخفض الناتج المحلي الحقيقي «على عكس الحسابات المضخمة الليبرالية» وانحصرت الثروة في أيدي قليلة، ولكن ومن خلال التدخل الخارجي والقمع الكبير الذي تعرض له الحراك الشعبي، انحرف الحراك عن مساره، وركبت موجهته جهات تحمل مشاريع خارجية معادية، ولأن الحراك الشعبي لا بد أن يتجدد حتى ينجز المهمة الأساسية التي دفعته للخروج، فما هي وبعد عقد من الحرب والتدخلات الخارجية واستمرار السياسات الاقتصادية نفسها، بدأت ملامح موجة جديدة، كان للعامل الاقتصادي - من خلال إجراءات رفع الدعم، وارتفاع أسعار المحروقات - أثر كبير في انطلاقتها.

ولكن كالعادة، هناك جهات عديدة تحاول ركوب الموجة الجديدة من الحركة الشعبية حيث تنشر آلاف المقالات والتحليلات وعلى مختلف وسائل الإعلام المحلية والخارجية من صحف ومجلات وتلفاز وراديو، وعبر ملايين الفيديوهاوات والبث المباشر الذي يبث يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي وجميعهم مؤيدون أم معارضون للحراك هدفهم ليس فقط ركوب الموجة.. بل وحجب مطالبها الأساسية، وتمييع الأسباب الحقيقية

للسوريين على هذه الأسس الرديئة والسخيفة، نظراً لحصر عقولهم بتصنيف مؤيد معارض/ شبيح ومندس، فمن يصنف شعبه هكذا من الطبيعي ألا يسأل عن معيشتهم وحياتهم وكرامتهم، بل جل ما يهمه ويسعى إليه، هو أن يسقط شهداء، ويعود حمام الدم مرة أخرى إلى الساحات، عسى أن تتحقق أمنياته البائسة بتدخل خارجي على غرار السيناريو العراقي والليبي، رغم أن الزمن مضى، والتوازنات الدولية تغيرت، إلا أن عقولهم لم تستوعب بعد هذه التغييرات، وما زالت تعيش في فضاءها السياسي القديم، حيث أمريكا هي السرب المخلص للشعوب عبر صواريخها التي تسقط على رؤوس المدنيين.

معاناة واحدة

الرد على هؤلاء يأتي تباعاً من كل المناطق السورية، سواء من السويداء أو درعا أو مؤخراً الجزيرة السورية التي خرج فيها المواطنون احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات، لتؤكد الوقائع أن الفقر والغلاء وتردي الأوضاع المعيشية يجمع بين السوريين في جميع مناطق النفوذ، وجميعهم يعانون من الإجراءات الاقتصادية المتشابهة لكل الجهات المسيطرة، وأنه لا يمكن الفصل بين السياسي والاقتصادي، فالأحوال المعيشية والعامل الاقتصادي الضاغط هو الذي يدفع المواطن للاعتراض، ومن خلال التعبير عن أوجاعه، يعبر عن الأمراض التي أصابت وطنه فكرامة المواطن من كرامة الوطن وسلامته.

وراء انطلاقتها من جديد، وجميعهم مصرّون على تجربة العامل الاقتصادي، ويقومون بالتغطية عليه، مرة عن طريق طرح شعاراتهم البالية، أو عبر بث سمومهم الطائفية، أو من خلال الحديث عن فيدرالية.. ومن خلال طرح ما يعتبرونه حلولاً من نمط «إدارة ذاتية» وما شابه، أو محاولات تشويه الحراك وإظهاره بأنه سنار لمؤامرة ما تحاك ضد الوطن، كما يروج البعض في الداخل.

التلاعب بعقول الناس

بعض الشخصيات التي تدعي حرصها على الحراك، تخرج لتروج لأفكارها من خلال إيهام الجماهير بأنها تملك معلومات خاصة بهم، وصلتها مع جهات داخلية، ومعلومات من قوى دولية، عن حقيقة الوضع في مناطق التظاهر، وما يرسم لها، وهم أنفسهم لم يتكلموا كلمة واحدة، ولم تصلهم أي معلومة بخصوص الإضرابات التي حصلت وتحصل في المعامل والمنشآت، ولم يتطرقوا لها، ولا للحديث عنها، وعن أسبابها، ولم يتحدثوا يوماً عن مستوى الأجور والرواتب، وعن السياسات الليبرالية التي أفقرت السوريين، وعن سياسات رفع الدعم، وخصخصة القطاع العام، وهم إن تحدثوا عن الأوضاع الاقتصادية الداخلية، يتحدثون من باب الشماتة، مرجعين - كما أشباههم في النظام - تردّي الأوضاع الاقتصادية للعقوبات الدولية، والحصار فقط من باب التأييد لها، معتبرين كل من بقي في الداخل من الشعب هم من المؤيدين، طبعاً هذا ليس غريباً عنهم في تصنيفهم

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



أزمات مستعصية والناس مقهوره

الفقر في أسوأ حالاتهم، يعيشون قهراً مزمناً بسبب أشياء كثيرة ومنها الوضع المعيشي المتدني جداً، والذي يسوء يوماً بعد يوم، فالجميع واقع في حيرة من أمره، كيف سيتدبر معيشة يومه، سواء كان يعمل بأجر أو حرفياً أو عاطلاً عن العمل؟ والأخير وضعه لا يحسد عليه!

الأحاديث التي تدور بين الفقراء في هذه الازدحامات اليومية كثيرة ومتنوعة وسنعرض لبعض المشاهدات اليومية التي تسمع وترى.

امرأة في العقد الرابع من عمرها تصعد باص «ميدان شيخ» وتتبادل الحديث مع امرأة أخرى ويكون حول الأوضاع المعيشية التي تعانيان منها وبعد قليل من تبادل الحديث تصرخ المرأة الواقة بأعلى صوتها والغضب متصاعد من عينيها وتقول بأعلى صوتها « الشتوية الماضيه دفيت الأولاد باشعال الكراتين والبلاستيك والشحاطات التي جمعناها من الحاويات والشوارع بس هي السنه بشو بدنا ندفيم مين بدنا نلاقي كرتون وشحاطات غولنا المازوت وبيعطونا 50 لير شو بدهم يكتو».

في الطريق التقيت مع مدير مدرسه متقاعد وبدأ الحديث طبعاً كما هو حال كل السوريين الفقراء حول الوضع المعيشي وراتبه التقاعدي الذي يساوي عشرة دولارات كما قال ماذا سيقدّم لأولاده ومنهم في الجامعة وكيف سيطعمهم وكيف سيدفئهم ويقفهم برد الشتاء 50 لير مازوت.

عامل قطاع خاص يعمل في شركة، أجره الشهري 185 ألف ليرة سورية ويدفع رب العمل غلاء معيشة 200 ألف ليرة سورية، ماذا سيفعل بهذه المبالغ الزهيدة لإطعام أسرته فقط؟ فما بالك ببقية الاحتياجات.

القاسم المشترك بينهم هو أزماتهم المستعصية على الحل منذ أمد بعيد، والتي يجري تعميقها وتوسيع دائرتها لتشمل كل شيء إلى متى؟ وما يزيد الطين بله، أو يرفع بشكل أدق ما يشعل الغضب أكثر، ويرفع مستوى التذمر وعدم الرضا الكلي عند أغلبية الشعب السوري المكتوي بالنار الحارقة التي يعيشها، هي سلوك الحكومة اليومي تجاه ما يحتاجه من مواد وجملة التصريحات التي يدلي بها أركان الحكومة والمعنيون مباشرة بحقوق المواطنين المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي يصعب تعدادها، والتي تستفز السامعين لها وتوترهم أكثر.

ما نود قوله، إن الحكومات المتعاقبة جميعها لا حلول لديها تقدمها للناس، همها الأساس هو جمع مواردها عبر المراسيم والقرارات التي تحمل الفقراء المزيد من الظلم وتقهرهم أكثر، حيث تنهب تلك الموارد بأشكال مختلفة من جيوب الفقراء، مهما اختلفت المسميات، بينما في الطرف الآخر العزيمون على قلب الحكومات، يعيشون فساداً في لقمه الفقراء عبر الاحتكار والنهب والفساد! فهل يبقى الفقراء على حالهم أم سيغيرون واقعهم؟ إن غداً لناظره لقريب.

الانتساب للنقابة ضرورة

الانتساب إلى النقابة يعتبر من أهم مكامن القوة للنقابة ومدى فاعليتها الكفاحية، وانتساب عمال هذه المهنة أو تلك لهذا القطاع العمالي، هو مؤشر لدورها المفترض والغاية التي وجدت من أجلها. وهو مقياس لفاعلية تأثيرها، ودورها في النضال المطلي من أجل مصالح من تمثلهم.

■ نبيك عكام

يزداد عدد المنتسبين للنقابة، كلما كانت النقابة أكثر مصداقية في تمثيل العمال في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التشريعية منها والاقتصادية، والاجتماعية وبالأخص منها الأجور المجزية الواجب تحصيلها للعمال.

إذ، الانتساب للنقابة ذو أهمية كبيرة بالنسبة للعاملين، من حيث ما تقدمه النقابة للعمال من خدمات متعلقة في حماية حقوق ومصالح العاملين، في العديد من الأصدعة التي تدخل في صلب عمل النقابة لخدمة من تمثلهم ومنها: - إيجاد مجموعة من العلاقات والتعاون بين عمال المهنة يهدف إلى تبادل الخبرات والرؤى، ويساهم في تطوير العمل بهذه المهنة أو تلك المهنة.

- حماية المصالح القانونية للعاملين في حال تعرضوا للظلم أو التعسف وانتهاك الحقوق، فهي أي النقابة تدافع عن حقوقهم وتقدم لهم الدعم القانوني عند تعرضهم لأي معضلة.

- تعمل النقابة على الدفاع عن مصالح العمال أمام الجهات المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية



أجر مجز وبيئة عمل صالحة للعمل وتشريع يضمن حقوقها في العمل والأجر والأمن الصناعي. تمتلك من خلالها أدواتها النضالية الضرورية وهذا من أبسط حقوقها. وأن أي عمل نقابي لا يمكن ضمان نجاحه واستمراره إلا بالالتزام بالقانون المعمول به وتطويره باستمرار وخاصة باختيار المنتسبين لقيادته النقابية عبر انتخابات ديمقراطية حقيقية، لتكون قوة نقابية ذات تأثير مبنية على العمل الجماعي، لديها البرامج التي تساهم في توحيد كل العمال للدفاع عن مصالحهم ومطالبهم والارتقاء بواقعهم نحو الأفضل.

للجميع ولا يجوز التمييز بين العاملين في مكان العمل. - الانتساب للنقابة يتيح الفرصة للمنتسب الاستفادة من الخدمات التي تساعد المنتسبين في حياتهم الاجتماعية، مثل خدمات اجتماعية وصحية وترفيهية ورياضية وثقافية تسعى إلى تحقيق المزيد من الوعي الطبقي للعمال.

ويمكن القول إن النقابات ضرورة اجتماعية فرضتها ظروف الطبقة العاملة التي تعيشها من خلال بيئة العمل المتواجدة فيها ومصالحها المتناقضة مع مصالح أرباب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء من أجل نيل حقوقها من

تعزز عند العمال الشعور بالأمان من خلال الانتماء للنقابة، التي تساهم في حماية الحقوق والمصالح وتوحد جهود العمال في مكان العمل من خلال هذا الهيكل النقابي لكونه مرجعية تحمل صفة قانونية مهمتها النضال المطلي لتحسين ظروف وشروط العمل وتحقيق المصالح وحماية حقوقهم، في تحقيق العمل اللائق. وذلك من خلال اتفاقات العمل الجماعي التي تبرمها النقابة مع أصحاب العمل إذا ما سمحت الظروف بذلك، حيث يسمح لكل المنتسبين وغير المنتسبين للنقابة الاستفادة من هذه الاتفاقيات باعتبارها سند قانوني، ومرجع

من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف وشروط العمل للعمال. - تساعد النقابة العمال على مواجهة كل أساليب الاستغلال، وحمايتهم في حال تعرضهم لأي مشكلة في العمل وعلى جميع المستويات، حيث يمكن للعامل اللجوء إلى نقابته، وحصوله على المساندة والدعم، والتدخل لإنصافه وتحصيل حقوقه ورفع الظلم عنه.

- الانتساب للنقابة يمنح العامل الحق في الحصول على مستوى من الوعي يمكنه من فهم حقوقه، وواجباته وتطوير مهاراته في ميادين العمل والكفاح العمالي. كذلك

الطبقة العاملة



إضراب عمال السيارات في الولايات المتحدة
مددت نقابة عمال السيارات الأمريكية إضرابها ضد شركتي جنرال موتورز وستيلانتس، في الرابع والعشرين من هذا الشهر، ليشمل 38 مركزاً لتوزيع قطع الغيار في خضم عدم التوصل لاتفاق حول عقود العمل الجديدة.

في حين أبقت النقابة إضرابها ضد شركة فورد مقصوراً على مصنع واحد، بسبب التقدم المحرز في المحادثات. وانضم 5600 عامل إلى العمال المضربين بالفعل منذ منتصف أيلول في المنشآت الثلاث وعددهم 12700 عامل. يذكر، أن الشركات الثلاث اقترحت زيادة الأجور 20% على مدى أربعة أعوام ونصف العام، بينما تطالب النقابة بزيادة 40%، وإلغاء هيكل الأجور المتدرج الذي تقول: إنه أحدث فجوة كبيرة بين الموظفين الجدد والقدامى.



كندا شركة فورد تتجنب الإضراب عن العمل في كندا
توصلت شركة فورد (F.N) إلى اتفاق لتجنب الإضراب عن عملياتها الكندية يوم الثلاثاء، هذا وقد هددت نقابة العمال في شركة يونيفور، التي تمثل حوالي 5600 من عمال السيارات الكنديين بالإضراب في جميع مصانع فورد الثلاثة في البلاد إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول يوم الثلاثاء 19 أيلول يؤدي إلى تحسين الأجور والمعاشات التقاعدية. وقالت النقابة في بيان لها، «لقد استخدمنا أقوى سلاح لدى نقابتنا وهو الحق في الإضراب». وأضافت أن «المكاسب التي تحققت تم تحقيقها بصعوبة على مدار أسابيع من المفاوضات». وأشارت إلى أن الاتفاقية التي مدتها ثلاث سنوات تظل خاضعة لتصديق أعضاء النقابة.



أستراليا عمال «شيفرون» يمددون الإضراب في منشآت الغاز

جدد العمال في منشآت **الغاز الطبيعي المسال**، التابعة لشركة «شيفرون» في غرب أستراليا، الأحد 17 أيلول، إضراباتهم لمدة 24 ساعة. كما اتفق العمال على اتخاذ قرارات بمواصلة الإضرابات التي تمتد ليوم كامل، بشكل يومي، حسبما نقلت وكالة بلومبيرغ الأمريكية عن مسؤول في إحدى النقابات التي تمثل العمال. وكان العمال في منشآت «ويتستون» و«غورغون» للغاز الطبيعي المسال قد بدأوا في زيادة وتيرة الإضرابات، الأسبوع الماضي، في نزاع من أجل الأجور. وتضمنت خطة الإضراب إيقاف العمل بين ساعتين و4 ساعات في مواقع الإنتاج المختلفة، وجرت زيادتها تدريجياً لتصل إلى 10 ساعات في بعض المواقع في 13 أيلول، قبل أن يجري تصعيده أكثر أخيراً.



بريطانيا: العاملون بقطاع الخدمات الصحية يبدؤون إضراباً جديداً

عاد آلاف الأطباء العاملين بالقطاع الوطني للخدمات الصحية في بريطانيا إلى الإضراب يوم الثلاثاء 16 أيلول بسبب تدني مستويات أجورهم إلى أدنى من معدل التضخم في ظل زيادة أعباء العمل عليه. وأعلن الأطباء أنهم يعتزمون تنظيم إضراب مشترك مع الأطباء المبتدئين في ظاهرة يشهدها القطاع الصحي لأول مرة في تاريخه منذ أكثر من نصف قرن. ويعد هذا الإضراب حلقة في مسلسل إضرابات العاملين بالقطاع العام والخاص المستمر منذ ما يزيد عن عام في أعقاب ارتفاع التضخم. وشملت الإضرابات سائقي القطارات والمعلمين. وقد وصل التضخم السنوي في المملكة المتحدة إلى حد 6,8% وهو الأعلى بين دول مجموعة السبع. ومن جهته يرى رئيس الوزراء البريطاني أن الزيادة في مستوى الأجور التي يطالب بها العمال ستفاقم من ارتفاع التضخم.

أنواع الأجور والمرتبات

هناك تصنيفات متعددة للأجور تختلف تبعاً لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه أثناء عملية التصنيف وهي كالتالي:



يتم إنتاجها فوق المعدل المقرر في الوقت المعياري وقد يكون الأجر فردياً أو جماعياً. تصنيف الأجر على طريقة الدفع «أجر حسب الزمن- أجر حسب الإنتاج». التعويضات غير المباشرة، ويطلق على هذه الحوافز بالمزايا الوظيفية الإضافية وهي عبارة عن خدمات متنوعة ذات قيمة مالية تقدمها المنظمات لجميع العاملين لديها كمحفز فيها دون مقابل أو بتغطية جزء من تكلفتها وهي مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والضمان الاجتماعي والإجازات المرضية وتوفير الطعام في العمل... إلخ، وسميت بغير المباشرة لأن الحصول عليها غير مرتبط ببجد أو نشاط الفرد في أداء العمل المناط به.

الأسس والشروط الواجب مراعاتها لإعداد نظام الأجور والمرتبات تتمثل أهم الأسس أو الشروط التي يجب أن تراعى أثناء إعداد أنظمة أو هياكل الأجور في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص..

العدل في الأجور والمرتبات

العدالة هنا لا تعني التسوية الحسابية بين العاملين كما تذهب إليه بعض الأنظمة وإنما تعني التقدير السليم للأجر الذي يتفق مع مستوى الوظيفة ومسؤولياتها والجهد المبذول فيها وقدرات الناس المتفاوتة في أدائها.

تصنيف الأجر على أساس القوة الشرائية «أجر اسمي، هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال- وأجر حقيقي، هو مقدار السلع والخدمات التي تشتري من الأجر الاسمي إشباعاً لحاجات الفرد أي عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر».

وتصنيف الأجر على أساس طبيعته «أجر نقدي، هو مجموع الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد تعويضاً عن عمله- أجر عيني، ويتمثل ما يتلقاه الفرد لقاء عمله في شكل سلع وخدمات ومن أمثلتها العلاج والمواصلات والسكن... إلخ».

تصنيف الأجر على أساس الوعاء «مجموع الأجر- صافي الأجر، ويمثل الأجر الإجمالي مخصوماً منه الاستقطاعات القانونية».

تصنيف الأجر على أساس التخصص «الأجر كتكلفة، تمثل الأجور أحد عناصر التكلفة الأساسية التي تؤثر تأثيراً حاسماً في الوضع الحالي للمنشأة وتقسّم إلى أجور مباشرة وغير مباشرة. الأجر كدخل».

تصنيف الأجر على أساس الغرض منه «الأجر الأصلي، ويتمثل في الأجر المحدد على أساس تقييم الوظيفة التي يشغلها الفرد- أجر إضافي، هو ما يدفع زيادة عن الأجر العادي لقاء العمل الذي يؤدي خارج أوقات العمل العادية- أجر تشجيعي، ويتمثل في الأجر الذي تقرره المنشأة للوحدات الإنتاجية الإضافية التي

العوامل المؤثرة

في تحديد المرتبات والأجور

منها القوانين والتشريعات السائدة حيث لا تكاد توجد دولة بالعالم ليس لها قوانين تنظم الأجور وهذه القوانين ملزمة لكل المنشآت الخاضعة لتحديد الحد الأدنى للأجر الذي تنص عليه التشريعات. جماعات الضغط والمساومة الجماعية النقابات: يمكن أن تمارس هذه الجماعات ضغطاً يؤثر في تحديد مستوى وهياكل الأجور. سوق العمل وحالة الاقتصاد، حيث يعد الوضع الاقتصادي عاملاً مهماً يؤثر على مستوى الأجور ومعدل دوران الأجور التي تدفعها المنشآت المناظرة والمنافسة، ففي الكساد يتردد العامل الذي يشعر بعدم الرضا عن ترك العمل خوفاً من البطالة.

الكفاية في الأجر

أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات يجب أن يراعى أثناء وضع نظام الأجور أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات مناسباً بحيث يكفي حاجة الفرد وحاجة من يعول من أفراد أسرتهم وفي الأعباء المعيشية ويحميه من الانحراف ويمكنه من العيش الكريم. معلومية الأجر، يشترط أن يكون الأجر معلوماً بالوصف أو المشاهدة للعامل ويجب أن يحدد في النظام الوقت الذي يدفع الأجر خلاله فقد يحدد هذا الوقت بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر هذا في حالة اتباع نظام الأجر بحسب الإنتاج فإنه يلزم دفع الأجر عند الانتهاء من العمل.

المؤشرات الدولية الدالة على انتهاكات حقوق العمال



من البلدان، تم استبعاد أنواع معينة من العمال من حقوقهم العمالية الأساسية. وفي 11 بلد تم قتل عدداً من النقابيين، حيث حدثت 22 حالة وفاة في كولومبيا وحدها. و70% من الدول لديها عمال ليس لهم الحق في الإضراب. ونفت ثلثا البلدان العاملين في مجال حقوق المفاوضة الجماعية. وأكثر من نصف البلدان حرمت العمال من الوصول إلى سيادة القانون. كما شهدت بعض النقابات القمع العنيف ضد الاحتجاجات السلمية في كمبوديا، وكوستاريكا وباراغواي وأوكرانيا.

شروط عمل أفضل. وفي 73 دولة من أصل 141 بلد، واجه العمال الفصل، وتعليق العمل، وخفض الأجور وتخفيض الرتبة بسبب محاولتهم التفاوض على شروط العمل الأفضل، بينما اعتمد أرباب العمل في 84 بلد، استراتيجيات غير قانونية لحرمان أو تأخير التفاوض مع النقابات التمثيلية. وازداد عدد العمال الذين واجهوا الاعتقال والاحتجاز في أكثر من 44 دولة من مجموع 141 بلد وشملت دولاً مثل: إسبانيا والبرازيل. وأن ما يقرب من 60%

كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية العمال المهاجرين في السخرة والعمل الاستثنائي، الذي يصل إلى حد العبودية الحديثة. كما أنه في قطر ألقى القبض على حوالي 100 من العمال المهاجرين، بسبب إضرابهم ضد الأجور والفقر. كما أن العمال الأوروبيين شهدوا تدهوراً في حقوقهم في الأشهر الـ 12 الماضية، بسبب سريان تدابير التقشف التي فرضتها الحكومات على نطاق واسع. كما قتل بعض العمال في كولومبيا وغواتيمالا من خلال محاولتهم للتفاوض على

المطالبة بالحقوق. 12- معاناة الكثير من العمال من الأمراض، وخاصة في الجهاز التنفسي، بسبب التعرض للغبار والأترية، والمواد الكيماوية، وارتفاع معدلات التلوث. 13- انتهاك حقوق العمال المهاجرين، وإجبارهم على العمل في ظروف غير مقبولة، والاستغلال من قبل أرباب العمل. وأشار التقرير إلى أنه في الأشهر الإثني عشر الماضية، اعتقلت حكومات 35 دولة على الأقل عمالاً طالبوا بحقوقهم الديمقراطية، وعدم توفير أجور لائقة بهم، وظروف العمل الأكثر أمناً. كما لجأت حكومات تسعة بلدان على الأقل إلى القتل وإخفاء العمال، بغية ترهيب العمال. وفي بعض البلدان جرى حرمان بعض العمال من حقوق العمل الجماعي. وأن أكثر من 90% من العمال عاجزون في الحصول على حقوقهم، مما أدى إلى ممارسات السخرة في كل من الدول التي تدعمها قوانين الكفالة القديمة. وأشار التقرير إلى أن دول الخليج هي من بين أسوأ الدول في العالم في انتهاكات حقوق العمال بسبب النظام لصارم في الكفالة، واستخدام

1- الفصل التعسفي والاعتقال والترهيب والعنف. 2- عدم العدالة في منح الأجور والإجازات المرضية وظروف العمل الإنسانية. 3- حرمان الكثير من العمال من الحقوق القانونية، وإبعادهم عن العمل دون وجه حق. 4- الفساد الذي يعد أحد التحديات التي تهدد العمالة. 5- عدم إتاحة الحرية لهم في التعبير والتجمع. 6- خنق الصوت الجماعي للعمال من قبل بعض إدارات الشركات. 7- عدم السماح للعمال بالإضراب من قبل بعض الشركات، وإرسال رسائل التهديد أو قطع الرواتب، أو الفصل من الخدمة في حالة مخالفة ذلك. 8- السجن، أو دفع الغرامات من قبل العمال في حالة ارتكابهم للأخطاء أثناء العمل. 9- عدم توفير معايير الصحة المهنية والسلامة في مكان العمل. 10- فتح النار على العمال أثناء التظاهرات الخاصة للمطالبة بحقوقهم. 11- التعرض للضرب من قبل الشرطة في المسيرات الخاصة

فيما أبرز الممارسات السيئة من قبل دول العالم في انتهاكاتهما لحقوق العمال، وهي:

لأولئك الذين يهاجمون 2254 لأنه قرار أمم متحدة / مجلس أمن... «1»



قسمها الأول: ينتهي مع القرار 2254 أيضاً بخصوص سورية، وهو القسم الصغرى الذي كان يجري ضمنه الانتقال من الغلبة الأمريكية، باتجاه الغلبة الروسية الصينية، ومعها عدد كبير من دول الجنوب العالمي الذين باتوا ممثلين جزئياً في بريكس وفي غيرها من المنتديات الجديدة. وقسمها الثاني: هو الذي بدأ مع 2254 وما يزال مستمراً باتجاه إعادة هيكلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لرفع تمثيل دول الجنوب العالمي ضمنه، وخاصة أمريكا اللاتينية وإفريقيا، اللتان بقيتا مستبعدتين من التمثيل في مجلس الأمن طوال عمرها السابق.

الانتقائية والانتهازية!

الأمم المتحدة ربما تكون واحدة من أفسد المؤسسات في العالم، وفيها من المشكلات والمصائب ما يتطلب تغييرات جذرية ضمنها. ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال التعامل معها بطريقة جامدة، دون النظر إلى الحركة الواقعية الجارية، فعملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة هي عملية جارية على قدم وساق، رغم كل الممانعة والعناد الغربيين، وهذا الأمر نتيجة طبيعية من نتائج تحولات ميزان القوى على المستوى الدولي.

ولذا، فإن النظر بطريقة جامدة للأمم المتحدة وما يصدر عنها، ودون أخذ التغيرات التاريخية بعين الاعتبار، هو نظر انتقائي وانتهازية، يضع النتيجة التي يريدها بشكل مسبق ويبدأ بعد ذلك بتدبير الذرائع والأسباب التي تبرر تلك النتيجة.

في الحالة الملموسة الخاصة بـ 2254، فإن أولئك الذين يعادون الانتقال السياسي في سورية، ويعادون التغيير، ويعادون حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، ويصرون على استمرار السياسات الليبرالية الناهبة «حتى لو بحت أصواتهم في الحديث ضدها نفاقاً وزوراً، فهم يؤيدونها عملياً بإصرارهم على استمرار المسؤولين عن فرضها».. هؤلاء جميعاً يلجؤون إلى شتى أنواع الذرائع لتبرير عداوتهم لهذا القرار، وبينها الحديث غير التاريخي وغير العلمي في توصيف الأمم المتحدة ودورها.

الثاني من القرن الحالي. والثالثة: هي التي نعيشها حالياً، ويمكن القول: إن أول فيتو روسي صيني بخصوص سورية نهايات 2011 هو علامة بدايتها.

أما المرحلة الأولى: فقد غلبت فيها القرارات التي صبت في مصالح الشعوب، وخاصة في إطار التحرر من الاستعمار. ينبغي التذكّر دائماً أن أول فيتو في مجلس الأمن الدولي على الإطلاق كان الفيتو السوفييتي ضد مشروع قرار عربي يسمح لفرنسا بتمديد وجود قواتها في سورية، ثم بالاحتفاظ بامتيازات مقابل جلائها. منع الفيتو السوفييتي ذلك، وتم طرد الفرنسي دون امتيازات بقوة النضال السوري من أجل التحرر، وبقوة التوازن الدولي الجديد، ودور الاتحاد السوفييتي فيه. وضمن هذه المرحلة نفسها توجد عشرات القرارات والفيتوهات المشابهة التي دعمت التخلص من الاستعمار. وضمنها أيضاً صدرت القرارات 242 و 338 وقرارات أخرى مشابهة ضد الاحتلال الصهيوني.

المرحلة الثانية: هي المرحلة الأسوأ التي كان تراجع المعسكر الاشتراكي فيها قد بدأ بالتبلور والتوضيح. وهذه نفسها قسماً، الأول: كانت فيه الأمم المتحدة مؤسسة مشلولة تماماً تكاد لا تحل ولا تربط في أي شأن من الشؤون... وهذا من طبيعة الأمور، فالانتقال من حالة كانت الغلبة فيها ضمن الأمم المتحدة هي للمعسكر الاشتراكي ولدول عدم الانحياز باتجاه غلبة غربية استعمارية، لا بد أن يمر مؤقتاً في حالة شبه صفريّة. القسم الثاني: هو ذلك الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي وصولاً إلى القرار الخاص بليبيا عام 2011، والذي يمكن اعتباره آخر قرارات هذه المرحلة. هذه المرحلة كانت ترجمة لسيادة القطب الواحد الأمريكي، والتي تحولت خلالها الأمم المتحدة إلى غطاء للإرادة الأمريكية بالدرجة الأولى، والغربية بالدرجة الثانية.

المرحلة الثالثة، هي التي بدأت مع الفيتو الروسي الصيني المزدوج بخصوص سورية نهاية 2011، ويمكن القول أيضاً: إنها قسماً،

تقف ضد تنفيذ القرار 2254 جهات متعددة، داخل سورية وخارجها. بينها من يعلن عداؤه للقرار وبينها من يكتبه. على رأس القوى التي تعادي تنفيذ القرار، القوى الغربية ومعها الكيان الصهيوني، والذين يسلكون النهج نفسه الذي سلكوه ضد اتفاقات مينسك التي صادق عليها مجلس الأمن الدولي، حيث استمروا لسنوات طويلة بالادعاء أنهم موافقون عليه ويدفعون باتجاه تنفيذه، ولكن أظهرت الوقائع، وبعترافاتهم هم أنفسهم - كما جاء في اعترافات ميركل على سبيل المثال لا الحصر - أنهم كانوا طوال الوقت معادين لتنفيذ هذه الاتفاقات.

مركز دراسات قاسيون

التميز بينها وبين عصبة الأمم؛ ذلك أن البعض يمسح التاريخ عبر اعتبار الأمم المتحدة مجرد صيغة محدثة لعصبة الأمم، أو مجرد خلف لتلك العصبة.

عصبة الأمم التي تأسست رسمياً عام 1920 كانت عبارة عن نادٍ لقوى الاستعمار، تحاول ضمنه إدارة صراعاتها بما يخدم مصالحها وبالضد تماماً من مصالح الشعوب في كل العالم، في دولها وفي الدول الأخرى على حد سواء.

وأهم الأدلة التاريخية على فشل هذه العصبة/العصبة، هو اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ حيث أن التوحش الإمبريالي لم يجد مخرجاً من أزمة الكساد العظيم 1929 إلا بمقتلة عالمية راح ضحيتها ما يصل إلى 60 مليون إنسان.

الأمم المتحدة بدورها، والتي تشكلت رسمياً نهاية عام 1945، كانت تعبيراً عن توازنٍ دولي جديد، نتج عن انتصار الاتحاد السوفييتي على النازية المدعومة غربياً، وكذلك عن النشاط المتصاعد لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث. بهذا المعنى فإن الأمم المتحدة، وطوال تاريخها، كانت تضم جنباً إلى جنب، كلاً من القوى المدافعة عن مصالح الاستعمار «بشكله القديم والحديث»، والقوى المعارضة لمصالح الاستعمار. وأما الأدوار التي لعبتها عبر تاريخها، فقد كانت تعبيراً عن محصلة ميزان القوى بين هذين النقيضين في كل فترة زمنية من فترات وجودها.

المراحل التاريخية للأمم المتحدة

لذا، فإنه يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الأمم المتحدة منذ تأسيسها وحتى الآن ضمن ثلاث حقبة أساسية، الأولى: هي منذ تأسيسها وحتى أواسط السبعينيات تقريباً. والثانية: منذ أواسط السبعينيات وحتى بدايات العقد

في هذه السلسلة من المواد، ناقش بشيء من التفصيل الهجوم العلني الذي تشنه شخصيات وقوى في الداخل السوري ضد 2254، مستخدمةً المحاججة التالية: «القرار 2254 صادر عن الأمم المتحدة، وهي مؤسسة مسيطر عليها غربياً، وبالتالي، فكل قراراتها هي ضد مصلحة الشعوب»، بل ويذهب بعض هذا البعض أبعد من ذلك، فيقول: «هذه القرارات هي قرارات تقاسم إمبريالي بين المراكز الإمبريالية!» هذه المحاججة الأخيرة على وجه الخصوص هي الأكثر بؤساً، لأنها إذ تتلوى باللغة الماركسية «من خلال الحديث عن الإمبريالية والتقاسم الإمبريالي»، فإنها في واقع الأمر تستخدمها بالضبط بالطريقة نفسها التي يستخدمها بها اليسار الصهيوني التروتسكي، وضمناً أمثال برنار هنري ليفي. هذا النمط من «اليسار» يوصف كلاً من روسيا والصين بأنهما إمبرياليان، وبأن الصراع الجاري في العالم اليوم هو بين «مراكز إمبريالية»، ويستخدم هذا «التبرير النظري» كي يغطي تحالفه الفعلي مع الصهاينة ومع الحكومات الغربية في سياساتها وسلوكها على المستوى العالمي... ربما من النافع في هذا السياق التذكير بأن أصحاب هذه المقولات نفسها هم من أشد الداعمين للأجندات السياسية لـ «LGBT» «المثلية والتحول الجنسي إلخ»، والتي باتت إحدى أدوات تفتيت المجتمعات البشرية، وإحدى أدوات تنفيذ مشاريع النخبة العالمية، ابتداءً من نادي روما ووصولاً إلى منتدى دافوس...

عصبة الأمم والأمم المتحدة

نقطة البداية في فهم دور الأمم المتحدة، هي

«عودوا إلى بيوتكم... تم إنجاز المهمة!!»



بين طرائف ما يجري على هامش التظاهر في السويداء، أن بعض الشخصيات المعزولة التي حاولت الدفع باتجاه أفكار من طراز «الإدارة الذاتية» و«الهيئة السياسية» وألخ، واصطدمت برفض الناس الحاسم والثابت لها، يطوفون هذه الأيام بين الناس ويقولون لهم بلهجة الواثق: «تم إنجاز المهمة، ويمكنكم العودة إلى بيوتكم؛ فالأمريكي صار جاهزاً لفرض منطقة حظر جوي!»

بما يخص «الحظر الجوي»، وحتى قبل أن نقول: إنها مجرد خرافة إعلامية، ينبغي التذكير بأن هذا الكلام هو طعن مباشر في سلمية الحراك، فقوة الحراك في سلميته، وسلميته أقوى ألف مرة في الدفاع عنه من أي «حظر جوي»، على افتراض وجود هكذا حظر. من جهة ثانية، فإن التجارب التاريخية الملموسة لمعنى «الحظر الجوي الأمريكي» واضحة للعيان في ليبيا والعراق، حيث تحول شعار «حماية المدنيين» بالملوس إلى قتلهم والفتك بهم، والحمد لله أن الأمريكان باتوا أعجز من أن يرفضوا أيًا من هذه المخططات في سورية إلا إعلامياً، وعبر مجموعة من الإعلاميين محترفي الكذب، أما على أرض الواقع فالأمور في مكان مختلف تماماً، فلا الأمريكي ولا الصهيوني بقادر على فرض حظر جوي في الجنوب السوري، وهم أعجز مما كانوا عليه في 2011 بعشرات المرات؛ فالعالم دخل منذ عقد وأكثر مرحلة توازن دولي جديد، بات فيه الأمريكي والغربي عموماً

جوهر المسألة، ليس في اطمئنان هؤلاء أن «الحظر الجوي» قادم - مع أنه لا يمكن استبعاد أن بينهم من ناقصي العقول والحمقى من يمكن أن يصدق الكذبة نفسها المرة وراء الأخرى - وإنما جوهر المسألة في أن استمرار حركة الناس بات عبئاً على صدورهم، لأن حركة الناس هذه المرة هي حركة متمردة غير مطواعة، وغير مستعدة لتتكيس ظهرها لكي يركب عليه المتسلقون. على العكس من ذلك، فالحركة تعمل يومياً على قطع الطريق على حرامية الحراك من شتى الأنواع والأصناف، وتصر على شعارات واضحة في مقدمتها 2254، وبالتوازي معه الشعارات الاقتصادية الاجتماعية، وفوق هذا وذاك الشعارات الوطنية الجامعة التي ترفض عزل الحركة وترفض إعطاءها صبغة مناطقية أو طائفية... وهذا كله يسبب مغصاً شديداً لدى المتشددين من كل الأطراف، ولذا فقد باتت عودة الناس إلى البيوت بالنسبة لهم أفضل بكثير من استمرارها.

هزلياً للمسألة نفسها بما يخص الإمبراطورية الأمريكية، فستجد دائماً من يصير على أن أمريكا ما تزال هي القوة المتحكمة بمقادير الأمور على كوكب الأرض... هذا النوع من العقول لا مفر من وجوده دائماً، ويجب التعامل معه بالنقاش والحوار قدر الإمكان، ولكن في الوقت نفسه ينبغي الحجر عليه كما يتم الحجر على فاقد الأهلية العقلية، فليس من الحكمة تسليم أمثال هؤلاء زمام أي مسألة جدية...

أعجز عن تقرير مصائر الشعوب، ولم تعد بيده من وسيلة سوى محاولة اللعب على الوعي العام... يكفي النظر إلى ما يجري في إفريقيا وأوروبا الشرقية وضماً أوكرانيا وفي أمريكا اللاتينية، وما يجري في بريكس وشنغهاي وأوبك + معرفة مدى التراجع الهائل الذي تعيشه المنظومة الغربية بأكملها. من المعروف تاريخياً، أن الرومان لم يعترفوا بانتهاء إمبراطوريتهم إلا بعد أكثر من 200 عام من انهيارها الفعلي... ولن يعدم التاريخ تكراراً

«الشعب يريد إسقاط الميكرفون!!»



حيث تتم السيطرة على الميكرفون من قبل مجموعة قليلة من الناس، بحيث لا يعلو صوت فوق صوتها، وبالتالي لا يعلو شعار فوق الشعار الذي تريد قوله، وفوق الخط السياسي الذي تحاول فرضه.

ما يعني، أن محاولات تركيب قيادة للحراك رغماً عنه، لا تقتصر على إصدار «البيانات رقم 1»، بل وتشمل أيضاً السيطرة على الميكرفون، وعبره على الهاتف وعلى الساحة وعلى المتظاهرين.

ما كان واضحاً الجمعة الماضية، أن أولئك الذين سيطروا على الميكرفون والبفلات والإذاعة، «وهم أنفسهم الذين جلبوا هذه المعدات إلى الساحة»، قد دفعوا باتجاه استنساخ 2011 بشكل حرفي، وهم يدفعون بشكل مستمر نحو التغطية على مميزات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، وعلى رأسها الإصرار على الحل السياسي عبر القرار 2254، وكذلك الإصرار على الشعار الوطني الجامع.

الميكرفون تحول إلى أداة لتكرار الشعارات التي تحصر نفسها بالشخصنة وبالكلام السطحي وبالتنويجات على المختلفة على شعار «إسقاط النظام»، مع استبعاد

نستعير هذا العنوان، أي «الشعب يريد إسقاط الميكرفون»، من أحد الشبان المتظاهرين يوم الجمعة الماضي في السويداء، والذي قال عبارته هذه على سبيل المزاح، وتعبيراً عن رفضه للطريقة التي يتم فيها استخدام الميكرفون والإذاعة ضمن الساحة.

ومن المعروف أن كل مزحة تحتوي من الهزل بقدر ما تحتوي من الجدية، فالميكرفون ومعه الإذاعة والبفلات، من المفروض أن يلعب دوراً في تكبير الصوت، ولكن في كثير من الأحيان فإنه يلعب دوراً معاكساً تماماً؛ يلعب دور كاتم الصوت!

عنه ويقنعون الناس به بالحوار والنقاش، وعلى أساس احترام العقول، وليس على أساس محاولة قيادة الناس بشكل قطيعي، كما يسعى بعض من يعتبرون أنفسهم «مجلس قيادة الثورة!»

يكون الميكرفون لجميع الأصوات أو لا يكون... والأفضل ألا يكون، لأن أول درس في ديمقراطية الحركة الشعبية هي أن الشعار الذي يعلو هو ذلك الذي يريده أكبر عدد من الناس، والذي يدافعون

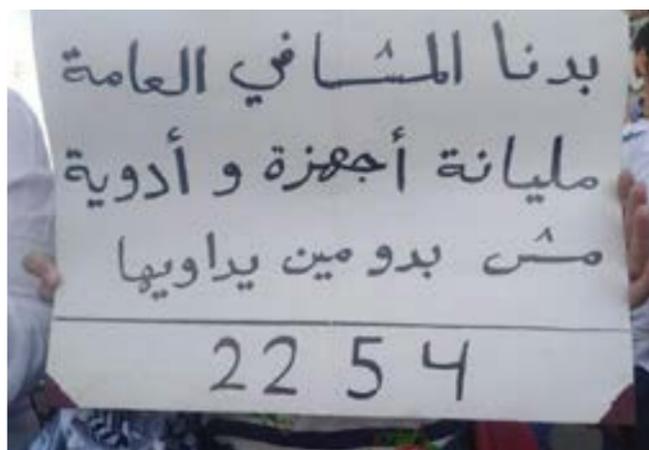
كامل لشعار المرحلة، أي 2254. «الشعب يريد إسقاط الميكرفون»، لأن أولئك الذين عجزوا عن إقناع المتظاهرين بتبني أسلوبهم وطرائقهم، يسعون الآن إلى فرض ذلك فرضاً عبر الميكرفون. إما أن

محاولات فرض قيادة على الحراك... تحولت إلى نكتة!



والبلاد إلى الأمام نحو التغيير الجذري الشامل.

بالمجمل، فإن محاولات تركيب قيادة للحراك عبر إصدار «البيانات رقم 1» المتتالية قد تحولت اليوم إلى إحدى النكات والطرائف في ساحة التظاهر، وهو ما يعبر عن مستوى جديد من الوعي العام أعلى بمراحل مما كانت عليه الأمور في 2011.



مؤتمنين على مصالح الناس وأرواحهم بحال من الأحوال. تشكيل قيادات وتمثيل للحراك هو عملية تتم باتجاه واحد فقط: من تحت إلى فوق، ولا تفرض من فوق بأي حال من الأحوال. يضاف إلى ذلك أن عملية الوصول إلى تمثيل حقيقي وصادق للحراك هي عملية يجب أن تأخذها وقتها الموضوعي، ولا يجوز حرقها حرقاً، فعملية الفرز والنقاش جارية على الأرض ساعة بساعة، ومن خلالها تختبر الناس بعضها البعض، وتختبر من يبرز دورهم القيادي، تختبر شجاعتهم، وكذلك تختبر رجاحة عقولهم وعمق فهمهم، لأن قيادة حركة الناس إلى بر الأمان تحتاج الشجاعة والحكمة سواء بسواء، وتحتاج فوق هذا وذاك، رؤية واضحة وبرنامجا واضحا لعملية التغيير وأهدافا واضحة. وهذا الأمر يتطور مع الوقت، ويتم فرز الشعارات والاتجاهات التي لا تعدو حدود التنفيس عن الغضب، من الشعارات التي يمكن أن تدفع الناس

محاولات تركيب قيادة للحراك عبر إصدار «البيانات رقم 1» المتتالية قد تحولت اليوم إلى إحدى النكات والطرائف في ساحة التظاهر

التفاصيل أقل من أن يجذب الانتباه من وجهة نظر تلك الشبكات، أو لأنها ببساطة لا تريد إظهار تلك التفاصيل، لسبب أو لآخر.

بين التفاصيل التي لم تحظ بتغطية واسعة خلال الأسبوع الماضي في السويداء - ولعل من الجيد، ومن المحق أنها لم تحظ بتغطية واسعة - صدور حزمة من البيانات يدعي مصدرها تمثيلهم للحراك، تارة تحت مسمى «هيئة سياسية»، وأخرى تحت مسمى «مجلس سياسي أعلى»، وثالثة ورابعة وخامسة وتحت أسماء متعددة. الطريف في المسألة، هو أنه ومع إصدار كل جهة لبياناتها «رقم 1» بوصفها «مجلس قيادة الثورة»، كانت تظهر في اليوم التالي مباشرة، وأحيانا في اليوم نفسه، لافتات ضمن الحراك تعلن عدم تمثيل هذه الجهات للشارع، وتصريح على أن الحراك يمثل نفسه ولا أحد يمثله، وليس لافتات فقط... بل وفي بعض الأحيان هتافات، ودائما نقاشات وأراء واضحة برفض عمليات النزول بالبراباشوت فوق رأس الحركة.

في 2011، وحين جرى تركيب ما سمي «المجلس الوطني» فوق ظهور الناس وفوق رأس الحركة الشعبية التي كانت في بداياتها، تمكن الإعلام ومعه قلة الخبرة السياسية للناس المنقطعين فعليا عن العمل السياسي عقوداً متتالية، من تركيب «جمعة المجلس الوطني يمثلي»، وكانت تلك الخطوة الأولى في سرقة حراك الناس، وفي سوقهم نحو النجح ونحو الخراب...

هذا الدرس المرير لم يمر عبثاً، فقد تعلمته الناس جيداً، وتعلمت أن أولئك الذين يحاولون فرض أنفسهم كقيادات للحركة هم غير مؤتمنين عليها، وغير

يتابع السوريون في كل مناطق البلاد وخارجها، ما يجري من تطورات ضمن بدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية، ليس في السويداء فقط، بل وأيضاً في درعا والجزيرة وغيرهما من الأماكن.

ورغم المتابعة الحثيثة، إلا أن قدراً غير قليل من تفاصيل ما يجري تغيب عن الشبكات الإخبارية، إما لأن وزن تلك



الماء.. حصن أخير ضامن لحق الحياة سيسقط في برائن الخصخصة!



والمجبرة كلاً لمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح والفاستين! ولتاريخ الموافقة الحكومية أعلاه، لم تكن هناك شركات واسعة النطاق بين القطاع العام والخاص، أو استثمارات واضحة بما يخص قطاع المياه!

فالموارد المائية ومشاريعها تعتبر من الخدمات العامة بعهدة الدولة، والتي يفترض أن تقدمها الحكومة وترعاها وعلى مسؤوليتها، سواء بما يخص شبكات مياه الشرب للمواطنين، أو بما يخص مياه الري والسقاية للقطاع الزراعي.

ولكن بعد موافقة مجلس الوزراء على منح تراخيص لبيع المياه للمواطنين وفقاً للآلية المعتمدة أعلاه، بدأت مخاوف السوريين بتعاظم من مساع رسمية لدفع قطاع المياه باتجاه عقود شراكة أو استثمار خاص، كما هو الحال في بعض دول الجوار، مثل: الأردن والسعودية والإمارات!

وما يزيد من المخاوف بهذا الشأن هو ما يمكن أن ينجم عنه من نتائج مستقبلية كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة بالنسبة للمفقرين!

فالمواطن سلفاً وجد نفسه أمام كارثة حقيقية بظل قلة المياه عبر الشبكات الرسمية، والعجز الرسمي عن حل هذه الأزمة المزمنة والمستعصية، وبما يتوافق عملياً مع سياسات تخفيض الإنفاق العام الظالمة وسياسات تخفيض الدعم الجائرة، فهو مضطر لدفع مبالغ كبيرة مقابل الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب، في حين تعجز الكثير من الأسر الفقيرة من أصحاب الدخل المحدود عن تأمين كل احتياجاتها عبر الصهاريج، وذلك لتكلفتها المرتفعة التي أصبحت تعادل أكثر من ضعف أجرها الشهري!

فالتخشية لدى المواطنين من الموافقة الحكومية الجديدة أعلاه مشروعة ومبررة، خاصة بعد أن لمس هؤلاء وذاقوا مرارة السياسات الليبرالية وموبقاتها وانعكاساتها الكارثية على حياتهم ومعاشهم وخدماتهم، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني، والمجبرة كلاً وجزءاً لمصلحة حفنة من كبار أصحاب الأرباح والناهبين والنافذين في البلاد!

توزيع مهام بحسب الآلية المعتمدة رسمياً، تتدرج سلفاً ضمن مهام ومسؤوليات الجهات الرسمية المذكورة فيها، اعتباراً من وزارة الموارد المائية ووزارة الصحة ومديرياتها، إلى مؤسسة المياه، إلى المحافظات والبلديات! فجميع هذه الجهات مسؤولة بالتنسيق فيما بينها عن إعداد الخطط المتعلقة بمياه الشرب ومشاريع الصرف الصحي، ومشاريع الري، وتصميم وتنفيذ المشاريع، إضافة للصيانة الدورية والفحص المستمر، كما هو محدد وموضح في الإطار المؤسسي العام لإدارة ملف المياه، المنظم بشكل هرمي بما يخدم مصلحة المواطنين، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الهيئات والمؤسسات العامة افتراضاً، وليس مكرمة تقدمها الحكومة للمواطنين، بل هو واجب ومسؤولية عليها!

أما والحال كذلك مع بدء شرعنة الخصخصة فإن الآلية أعلاه لمصلحة المرخصين بتزويد المياه للمواطنين كمستثمرين جدد، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية تغول المحسوبية والفساد بهذا الملف الحيوي والهام أيضاً!

مخاوف مشروعة!

اتبعت الخطة الخمسية العاشرة بيئة الصيت، التي أقرتها الحكومة منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، مسار الليبرالية الجديدة تحت عنوان «اقتصاد السوق الاجتماعي» وذلك قبل انفجار الأزمة، وقد تم تكريس السياسات الليبرالية بشكل أعمق وأوسع وبشكل أكثر ظلاماً وجوراً، وبشكل غير مسبوق، خلال سني الأزمة وحتى الآن!

وكان الهدف التنفيذي من الخطة والسياسات أعلاه، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم والانفتاح التجاري والتحرير السعري، هو توسيع قاعدة الاستثمار الخاص، وخاصة ذو الربح الكبير والسريع غير المنتج، بالإضافة إلى مشاريع الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في بعض القطاعات العامة والهامة، بما في ذلك بعض القطاعات السيادية، اعتباراً من قطاع الاتصالات، وصولاً إلى قطاع التعليم، والبدء بخصخصة قطاع الكهرباء مؤخراً، وذلك تحت مسمى عقود الاستثمار والتشاركية مبهمة المعالم،

تشكل المياه أحد أهم مقومات استمرارية الحياة، والموارد الأكثر تأثيراً في حياة السكان، ومنذ ما قبل اندلاع الأزمة في عام 2011 بدأت تبرز قضية المياه كإحدى أهم التحديات التي تواجه السوريين، وخاصة مياه الشرب التي تفاقمت وتعمقت على إثرها، مع غياب للإحصائيات التي تقدر خسائر هذا القطاع بشكل دقيق، رغم تواتر التقارير والمؤشرات والوقائع حول تردّي الواقع المائي في سورية، ومستقبل الموارد المائية المهدد في ظل إهمال حكومي متعمد، وعجز واضح أدى لتفاقم أزمة المياه بشكل غير مسبوق، وفي كل المحافظات السورية!

■ مراسل قاسيون

لوضع الآلية المناسبة لتزويد المواطنين بالمياه في المناطق التي يتعثر تخدمها نتيجة الظروف الحالية».

وأضاف الطباع أن: «وضع هذه الآلية سيكون بالتشراكة مع العديد من الجهات، موضحاً أن المكتب التنفيذي في كل محافظة سوف يضع التعرّف الخاصة للصهاريج، على حين مؤسسة المياه معنية بفحص المناهل التي تزود منها الصهاريج بالمياه، على حين مديرية الصحة سوف تتأكد من صحة المياه بعد أخذ العينات لفحصها».

التصريح بتفصيله أعلاه، يعني أن الآلية المعتمدة تمت الموافقة عليها حكومياً بشكل رسمي، مع تقاسم للمهام بشأنها، ويعني أيضاً أن عمل الصهاريج بعد انتزاع مشروعيته تحت ضغط الحاجة كشكل من أشكال الخصخصة الجزئية غير المعلنة في قطاع المياه، أصبح مشروعاً الآن بموافقة الحكومة، ولم يبق إلا خطوة القوينة كي يتم انتزاع المزيد من الخصخصة بهذا القطاع!

وما يؤكد ذلك، هو ما قاله الطباع أيضاً بأن: «المؤسسة أصدرت تعميماً تضمن أنه كل شخص يريد بيع المياه للمواطنين عبر الصهاريج، أو تزويد المياه للمواطنين، أو لديه منهل، عليه أن يتقدم بطلب لدراسته ومدى مطابقته للشروط المشار إليها لإعطائه الترخيص ضمن الشروط التي تم وضعها».

فالحديث أعلاه، تضمن مروحة واسعة من فرص الاستثمار في المياه، وتجاوز موضوع الصهاريج وتعبئتها من المناهل العامة، إلى من لديه منهل خاص، مع عبارة «تزويد المياه للمواطنين»!

مهام عامة ستجبر للخاص!

من الجدير بالذكر هنا، أن ما سبق أعلاه من

وأمام هذا الواقع بدأت تظهر البدائل التي فرضت نفسها على المواطن لتأمين احتياجاته اليومية من المياه، وخاصة من خلال الصهاريج المكلفة، غير مضمونة المصدر، وغير الآمنة، كإجابة خضخة جزئية، غير معلنة وغير مقوينة، على هذا القطاع الحيوي والهام!

لكن المؤشرات تقول: إن هذه الخصخصة الجزئية ستصبح مقوينة ومشروعة على ما يبدو، مع ما يعنيه ذلك من احتمال التوسع فيها مستقبلاً!

فها هي الحكومة تدخل على خط منح تراخيص للصهاريج بغية تنظيم وضبط عملية بيع المياه للمواطن!

أجل عزيزي المواطن، فشرعنة بيع المياه عبر الصهاريج هو قرار عاجز آخر يسجل في خانة العجز الحكومي!

والسؤال هنا: هل حل أزمة المياه يقضي ببيعها للمواطن بعيداً عن الشبكة الرسمية المشترك فيها؟

وهل المشكلة هي بمنح الترخيص أو عدمه، أم بالضرورة التي فرضت وجود الصهاريج نفسه؟

تفاصيل بدء شرعنة الخصخصة!

في تصريح لجريدة الوطن بتاريخ 2023/9/20 أكد محمد عصام طباع المدير العام لمؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها أنه: «يتم حالياً وضع آلية لتنظيم وضبط بيع الصهاريج للمياه للمواطنين، وذلك بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء عليها، وتكليف العديد من الوزارات في هذا الموضوع، ومنها: وزارة الموارد المائية،

مرة جديدة محصول الذرة بلا مجففات!



بدأ حصاد محصول الذرة للموسم الحالي، وستتم عمليات استكمال الحصاد خلال شهر تشرين الأول، وقد برزت مجدداً معاناة الفلاحين بشأن تجفيف المحصول، فقد ذهبت وعود تأهيل المجففات أدراج الرياح على ما يبدو!

من قبل كبار حيتان الاستيراد بغاية تقليصه كما، وصولاً لتقويضه كلياً إن أمكن ذلك، كي يفسح لهم المجال للتربح أكثر! وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى معاناة الفلاحين خلال الموسم الماضي، وما ورد عبر قاسيون بحينه بتاريخ 2022/11/27 بمادة حملت عنوان «موسم الذرة.. عبرة وعظة للمزارعين!»، كما يلي: «ولعل استمرار تعطيل إقامة المجففات، مع وضع شروط تعجيزية لاستلام المحصول، ليست سوى محاولة لوضع المزارع تحت ضغط الأمر الواقع لاستنزافه، ودفعه للإقلاع عن زراعة هذا المحصول، كما غيره من المحاصيل، وكل ذلك في سبيل استمرار عمليات الاستيراد التي تخدم مصالح القائمين على إدارة غرفة عمليات الاستيراد والتصدير وسماستها، ومع استمرار الوضع على ما هو عليه من ترد واستنزاف!».

فمحصول الذرة، بالإضافة لما يغطيه على المستوى الغذائي المباشر، فهو يعد من المحاصيل الاستراتيجية أيضاً، وذلك باعتباره من المحاصيل العلفية، والذي يدخل في صناعاتها، بالإضافة للكثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية الأخرى، مثل: دقيق الذرة الذي يدخل في صناعة الخبز والحلويات، وفي استخراج وصناعة زيت الذرة، وفي صناعة النشاء والكحول والمحليات الصناعية والصمغ والبلاستيك والورق و..

فالمحصول «بحال توفر النية والقرار بالحفاظ عليه وزيادته»، يعتبر من المحاصيل الهامة لما يحققه من قيمة مضافة عبر تصنيعه، وما يؤمنه ذلك من فرص عمل وتشغيل واسعة، وما توفره الصناعات المرتبطة به على مستوى تقليص فاتورة المستوردات، لكن النية والقرار غير متوفرين!

فعدم توفر المجففات هي واحدة من المشاكل التي يواجهها الفلاحون بالنسبة لمحصول الذرة، والتي يضاف إليها الكثير من أوجه المعاناة الأخرى، خاصة على مستوى مستلزمات الإنتاج والتسويق، مع مساعٍ جادة لزيادة أوجه المعاناة، وجرعات الصعوبات، عسى يتم الانتهاء من زراعة المحصول بشكل نهائي، وبما يحقق مصالح كبار أصحاب الأرباح والقاسيين!

في مديرية زراعة درعا المهندس وائل الأحمد، إنتاج الذرة الصفراء للعروة الصيفية بـ 4,343 آلاف طن، من خلال حساب متوسط إنتاجية الأرض، التي تصل إلى 76,58 كيلوغراماً في الهكتار الواحد. أما بالنسبة للعروة الخريفية الكثيفة التي تزرع بعد انتهاء جني المحاصيل الصيفية، فبين الأحمد، أن الزراعة ما زالت مستمرة وبلغت المساحة المزروعة حتى تاريخه 510 هكتارات والمخطط 494 هكتاراً، لافتاً إلى أن تقديرات الإنتاج للذرة الصفراء الخريفية الكثيفة تبلغ 3,905 أطنان بكامل المحافظة».

وبحسب سانا بتاريخ 2023/8/13: «بلغت المساحة المزروعة محصول الذرة الصفراء في محافظة الحسكة للموسم الصيفي التكتيبي الحالي 2700 هكتار، متركزة في منطقتي الاستقرار الزراعي الأولى والثانية. وبين رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة المهندس جلال بلال في تصريح لمراسل سانا، أن زراعة الذرة الصفراء في المحافظة شهدت إقبلاً جيداً خلال الموسم الحالي، وتجاوزت المخطط وفق الخطة الزراعية الفرعية والبالغ 1900 هكتار، موزعة في مختلف مناطق الاستقرار الزراعي، معيداً الإقبال على الذرة الصفراء إلى وجود سوق تصريف لهذه المادة التي تدخل في الصناعات الغذائية، وفي علف الثروة الحيوانية».

البيانات الرقمية أعلاه، تبين أن إجمالي المساحة المزروعة محصول الذرة للموسم الحالي في كل من «حلب- ريف الرقة المحرر- منطقة الغاب بريف محافظة حماة- محافظة درعا- محافظة الحسكة» تبلغ 43,542 هكتاراً!

على ذلك، فإن معاناة الفلاحين من مشكلة تجفيف المحصول ستزيد خلال الأيام القليلة القادمة، مع ارتفاع وتيرة الحصاد وتزايد كميات المحصول، وفي كل المحافظات، بالإضافة للكثير من أوجه المعاناة الأخرى، وخاصة على مستوى تسويق المحصول، الذي يتم التحكم به من قبل أصحاب الأرباح ولمصلحتهم!

مصالح الحيتان!

محصول الذرة كغيره من المحاصيل المستهدفة

بظل غياب المجففات! المساحات المزروعة كبيرة والمحصول المتوقع وفير! المساحات المزروعة محصول الذرة واسعة، وبالتالي من المتوقع أن يكون المحصول وفيراً لهذا الموسم، وفيما يلي توثيق لبعضها بحسب ما ورد عبر وكالة سانا: بحسب سانا بتاريخ 2023/9/18 «بلغت المساحة المزروعة محصول الذرة الصفراء في ريف الرقة المحرر للموسم الحالي 6 آلاف هكتار. وبين مدير الزراعة المهندس محمد الخدي في تصريح لمراسل سانا، أن زراعة الذرة الصفراء في المحافظة شهدت إقبلاً جيداً خلال الموسم الحالي، وتجاوزت الخطة الزراعية الفرعية البالغة 5764 هكتاراً، موزعة في الريفين الشرقي والغربي». وبحسب سانا بتاريخ 2023/9/11: «بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالذرة الصفراء في منطقة الغاب في ريف محافظة حماة لهذا الموسم 1275 هكتاراً، منها 175 هكتاراً رئيسياً، و1100 تكتيفياً من المخطط البالغ 1246 هكتاراً. وقد مدير الثروة النباتية- في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس وفيق زروف في تصريح لمراسل سانا- إنتاج الذرة الصفراء للموسم الحالي بـ 5650 طناً، منها 700 طن رئيسي، و4950 طن تكتيفياً من خلال حساب متوسط إنتاجية الأرض، التي تصل إلى 4000 كيلوغرام في الهكتار الواحد بالرئيسي، و4500 كغ في الهكتار بالنسبة للتكتيفي. ووصف عدد من المزارعين إنتاج الذرة الصفراء التي يجري حصادها أواخر أيلول الجاري بالوفير، فضلاً عن وجود سوق خصبة لتصريف الإنتاج، مطالبين بضرورة توفير آلات مجففة للمحصول عندما يتم تسليمه لمؤسسة الأعلاف، ووضع سعر مشجع للمزارعين».

وبحسب سانا بتاريخ 2023/8/27: «بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالذرة الصفراء في محافظة درعا للعروة الصيفية لهذا الموسم 567 هكتاراً. وقد رئيس دائرة الإنتاج النباتي

فأخر ما حرر بشأن مجفف دير حافر مثلاً، هو الخبر الوارد على صحيفة الجماهير- حلب بتاريخ 2023/8/6 والمتضمن ما يلي: «تأهيل مجفف الذرة في دير حافر، ويتوقع دخوله بالخدمة قبل موسم حصاد الذرة الصفراء للموسم الحالي».

لكن عمليات التأهيل لم تستكمل على ما يبدو، والمحصول بدأ حصاده، وبالتالي بدأت معاناة الفلاحين تظهر مجدداً!

محافظة حلب تبادر بحل مؤقت لا يخلو من المخاطر!

على الرغم من الوعود بشأن تأهيل المجففات على ضوء نتائج المحصول في الموسم الماضي، والصعوبات الكبيرة التي واجهها الفلاحون بهذا الشأن، إلا أن هذه الوعود لم تتمر!

وما يؤكد ذلك، هو ما ورد في صحيفة الجماهير بتاريخ 2023/9/21 حسب ما يلي: «بالتنسيق والتعاون بين محافظة حلب وقيادة شرطة المحافظة واتحاد الفلاحين، وتسهيلاً للإخوة الفلاحين، سيتم تخصيص مسك اليمين بالكامل من أوتستراد حلب- الرقة «من مفرق السفيرة- وحتى الحدود الإدارية لمحافظة الرقة» لتجفيف مادة الذرة، أما المسك الثاني «البيسار» فسيكون للحركة المرورية «ذهاباً وإياباً» للسيارات والآليات الزراعية والمشاة».

لا شك أن التنسيق أعلاه على مستوى محافظة حلب إيجابي، ويسهل على المزارعين بعض الصعوبات، لكنه حل مؤقت وترقيعي على حساب حركة المرور، ويحمل الكثير من المخاطر!

وتجدر الإشارة إلى أن «المساحة المزروعة بالذرة الصفراء في محافظة حلب وصلت نحو 33 ألف هكتار، نصفها في منطقة دير حافر، حيث تبلغ المساحة المزروعة نحو 17500 هكتار». وذلك بحسب صحيفة الجماهير بتاريخ 2023/9/17.

فماذا بشأن المحصول في بقية المحافظات



محصول الذرة كغيره من المحاصيل المستهدفة من قبل كبار حيتان الاستيراد بغاية تقليصه كما وصولاً لتقويضه كلياً إن أمكن ذلك كي يفسح لهم المجال للتربح أكثر!

الواقع المعيشي والخدمي والاقتصادي



أقر رئيس الحكومة بـ«عدم استقرار سوق الصرف»، وبـ«اتساع الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة»، وكذلك بـ«المستويات المرتفعة من التضخم الذي أثقل كاهل الطبقات ذات الدخل المحدود على وجه الخصوص».

وغيرها من المحاصيل الأخرى! فالتسعير الحكومي غير مجز، ما يؤدي إلى خسارة الفلاح موسماً بعد آخر، وبالتالي، إما يستبدل زراعته بمحاصيل أكثر جدوى اقتصادية، أو يهجر الزراعة والأرض، وأرقام المحاصيل المتراجعة سنوياً دليل فاقع على ذلك!

ولعل مثال الشوندر السكري الذي تحدث عنه رئيس الحكومة أعلاه دليل أكثر فحاجة على آليات العمل الحكومي بما يخص بعض المحاصيل «الاستراتيجية» والصناعات المرتبطة بها!

فمحصول الشوندر السكري في تراجع مستمر من عام إلى آخر، ويتم بيعه ككلف غالباً، فيما تستمر معامل السكر بالتوقف، أو بالعمل لحساب الغير من القطاع الخاص في أحسن الأحوال!

مناهة المنظور السياسي والكمي في فاتورة الإنفاق الجاري!

من جملة ما قاله رئيس الحكومة: إن «هناك فاتورة إنفاق جار كبيرة تضم «الرواتب والأجور، دعم المشتقات النفطية، دعم القطاع التعليمي والتربوي، دعم القطاع الصحي، دعم مادة الخبز وغير ذلك»، والحكومة ملتزمة بتسديدها إلى أقصى حد ممكن»!

وقد أدخل رئيس الحكومة أصحاب الدخل المحدود بمناهة تتحدث عن «المنظور السياسي المنهجي»، و«المنظور الكمي اللحظي» بهذا الصدد، قائلاً: «إن الزيادات التي حصلت مؤخراً، قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات المواطنين، إذ جاءت حكومة الموارد المتاحة في ضوء الظروف الخارجية والداخلية. لكن هذه الزيادات تعبر بشكل صريح عن توجهات ومنهج عمل الحكومة القائم على إعادة مقاربة ملف الدعم والإنفاق العام من منظور كلي واسع، لضمان كفاءته وعدالته، وكذلك تعزيز دخول وإيرادات العاملين في الدولة من مصادر التمويل المناسبة عندما تتوفر الإمكانيات. فمن المهم

الطاقة يريث له، سواء بما يخص توفر الطاقة الكهربائية، أو بما يخص توفر المشتقات النفطية، على مستوى حجم استفادة المواطن منه بالنتيجة!

فساعات الوصل الكهربائي لا تتجاوز 6 ساعات خلال الـ 24 ساعة بأحسن الأحوال، ومخصصات الغاز المنزلي بالكاد تصل إلى 4 أسطوانات خلال العام، وسقف مخصصات مازوت التدفئة 100 ليتر خلال العام، وغالباً ما يتم قضم 50 ليتر منها!

فكيف سيفتتح المواطن بكر حجم الفاتورة الشهرية أعلاه المخصصة لقطاع الطاقة وجدواها بالنسبة إليه، وهو مضطر للجوء إلى البدائل والسوق السوداء، وبأسعارها الاستغلالية المرتفعة؟!!

هل القطاع الزراعي مدعوم فعلاً؟!

بحسب رئيس الحكومة، أن «الحكومة مستمرة في دعم القطاع الزراعي ولا سيما المنتج النهائي بالتوازي مع دعم الفلاح في كل مراحل العملية الزراعية، وتأمين مستلزمات الإنتاج، مع تسعير المنتجات الزراعية وفقاً للتكلفة الحقيقية، وذلك بهدف تمكين الفلاحين والمزارعين من تحسين وضعهم المعيشي والاستمرار بنشاطهم الإنتاجي، وبالتوازي العمل على تأهيل المعامل المخصصة لتصنيع بعض الزراعات كالشوندر السكري، وتحديد الكميات المزروعة من المحصول بشكل مناسب، بهدف تحقيق الجدوى الاقتصادية من تشغيل تلك المعامل».

الحديث أعلاه، منفصل تماماً عن الواقع، فمستلزمات الإنتاج متروكة غالباً لحينتان السوق المتحكما بهما وبالفلاح، ودعم المنتج النهائي كتوجه حكومي، وعلى الرغم من أهميته، إلا أن الفلاح لا يستفيد منه على الإطلاق، بل من يستفيد منه هي شريحة أصحاب الأرباح من المصدرين بشكل خاص! أما عن التسعير وفق التكلفة، فقد سبق أن تم الحديث عنه مراراً وتكراراً، سواء بالنسبة لمحصول القمح، أو محصول التبغ، أو القطن،

التخفيض الجائر في الإنفاق العام والدعم هو أحد الأشكال العملية والتنفيذية للسياسات الليبرالية الظالمة والمفقره للأجور والمحابية لمصالح القلة من كبار أصحاب الأرباح!

تخصيص مبلغ يقارب /4,600/ مليار ل.س لتمويل زيادة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين، وكذلك لتمويل تعويضات إضافية لبعض الشرائح العمالية النوعية في حقول الطب والهندسة والتعليم العالي والبحث العلمي، والرقابة والتفتيش والقوات المسلحة وغيرها. كما تم تخصيص ما يقارب /200/ مليار ليرة لدعم البنية الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي»!

على ذلك، فإن «تحريك أسعار بعض المواد المدعومة»، بحسب حديث رئيس الحكومة، والمقصود طبعاً زيادة أسعار المشتقات النفطية بشكل رئيسي، أدت إلى تغطية تمويل الزيادة على الرواتب والأجور والتعويضات كاملة، وفاض منها مبلغ 800 مليار ليرة، وقد تم تخصيص 200 مليار منها للقطاع الزراعي والصناعي، وبالتالي، بقي منها 600 مليار ليرة، لم يذكر رئيس الحكومة لمن خصصت، إن لم تدخل للخزينة كموارد إضافية؟!!

ومع ذلك، سنصدق رئيس الحكومة بأن هذا تخفيض للعجز وليس وفراً، لكن هل حسبت الحكومة الأثر الكارثي بنتيجة الاستمرار برفع أسعار المشتقات النفطية، وحوامل الطاقة عموماً، بين الحين والآخر، على حياة وخدمات ومعيشة المواطنين، وعلى الإنتاج الصناعي والزراعي، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني؟!!

قطاع الطاقة فاتورة كبيرة وأثر محدود! أرقام كثير تم عرضها من قبل رئيس الحكومة، أما الرقم الكبير المثلث فقد كان عن فاتورة الطاقة، حيث قال رئيس الحكومة: إن الفاتورة الشهرية لقطاع الطاقة فقط تزيد عن 2,300 مليار ليرة!

ودون الخوض بحصة الفرد الشهرية من هذه الفاتورة الشهرية المرقومة افتراضاً، أو حصة النهب والفساد فيها، فإن واقع حال قطاع

الإقرار أعلاه أتى خلال العرض المطول الذي قدمه رئيس الحكومة، أمام مجلس الشعب في الجلسة الأولى لأعماله من الدورة العادية العاشرة للدور التشريعي الثالث بتاريخ 2023/9/17، عن «إنجازات الحكومة» خلال الأشهر المنصرمة من العام الحالي، والتوجهات المستقبلية لعملها، والذي دعمه ببعض البيانات والأرقام، التي لم ترق لتجميل مويقات نتائج السياسات الظالمة المتبعة، والتي يدفع ضريبتها الغالبية المفقرة على وجه الخصوص، والاقتصاد الوطني عموماً! وسنقف فيما يلي عند بعض الطروحات الحكومية مما تم عرضه تحت قبة البرلمان!

بعض الأرقام الفاضحة!

قال رئيس الحكومة: «كتلة تقليل العجز التي تحققت من جراء تحريك أسعار بعض المواد المدعومة، بلغت ما يقارب /5,400/ مليار ل.س. وأقول: «تقليل عجز» ولا أقول: «وفراً»، لأن فاتورة تمويل الدعم تتم في الجزء الأكبر منها من خلال التمويل بالعجز، وبالتالي، فإن أي زيادة في أسعار المواد المدعومة، ستساهم في تقليل فاتورة العجز، ولا تعني فعلياً خلق موارد إضافية تدخل إلى الخزينة العامة للدولة»!

لن نخوض بالتمويل بالعجز وسلبياته، مقابل إمكانية تغطية جزء كبير منه، بحال توفر النية والقرار بذلك، من خلال سياسات ضريبية عادلة تظال بشكل رئيسي حسابات كبار أصحاب الأرباح، ووقف مسارب النهب والفساد الكبير، ومصادرة أموال كبار الناهبين والفاستدين، واستعادة ملكية الدولة لبعض القطاعات ذات الأرباح الكبيرة التي تم التخلي عنها، مثل: قطاع الاتصالات الخليوية!

أما عن الوفرة أو تقليل العجز فيمكن استخلاصه من خلال إضافة رئيس الحكومة حيث قال: «تم

الكارثي.. لا تجمله المطولات الحكومية!



الارتفاعات السريعة، ومزيد من التضخم!
مزيد من الإفطار والعوز!

الوطني... شعار للتسويق الإعلامي فقط!
بتاريخ 2023/9/3

الموارد المتاحة وفق المنظور الحكومي!
التخفيض الجائر في الإنفاق العام والدعم هو أحد الأشكال العملية والتنفيذية للسياسات الليبرالية الظالمة، والمفجرة للغالبية من أصحاب الأجور، والمحابية على طول الخط لمصالح القلة من كبار أصحاب الأرباح، والتي أدت إلى تراجع الدولة عن بعض مهامها وواجباتها، والتي فسحت المجال لزيادة نشاط وتغول القطاع الخاص كبديل عنها بهذه المهام، بما في ذلك طبعاً النشاط منقطع النظير للسوق السوداء، سواء على مستوى تأمين بعض السلع والخدمات، أو على مستوى سوق الصرف، الذي أقر رئيس الحكومة بعدم استقراره!

فتوجهات ومنهج العمل الحكومي بات واضحاً وضوح الشمس، وكذلك أصبح واضحاً منظورها «السياساتي والمنهجي» المنحاز للقلة الناهية والفاصلة، مقابل منظورها «الكمي واللحظي» الذي تريد أن تغرق الغالبية المفجرة فيه!
فمن الكوارث في منهجية عمل الحكومة مثلاً: إنها ما زالت مستمرة بتمويل فاتورة الإنفاق العام والعجز فيها، بالإضافة لتغطية الزيادات الأجرية بين الحين والآخر، على قلتها، عبر التالي بشكل رئيسي:

مزيد من تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم!
زيادة أسعار المشتقات النفطية!
الإصدار النقدي، وبيع سندات الحكومة، أي مزيد تراجع القيمة الشرائية لليرة، والمزيد من التضخم، والمزيد من الإفطار المعمم!
وبالتالي، فإن تغطية العجز في فاتورة الإنفاق العام، وفي تمويله، تتأني فقط من خلال جيوب الفقيرين من أصحاب الأجور، وعلى حساب الإنتاج والاقتصاد الوطني، وبعيداً طبعاً عن جيوب وحسابات كبار أصحاب الأرباح والفاستين والنافذين!

الكمي على مستوى الأجور!
أما على المستوى الكمي بالنسبة لزيادة الأجور فهو:
ضئيل جداً ولا يغطي نسب التضخم الكبيرة! وغير منظور على مستوى ردم الفجوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة! شبه صفري بالمقارنة مع متغيرات الأسعار وارتفاعاتها المستمرة اللحظية!
تم ابتلاع أكثر منه، وبشكل مسبق، قبل صرفه واستلامه!
فزيادة الأجور الكمية شكلاً هي بواقع الحال مزيد من تأكلها بفعل استمرار الارتفاعات السريعة وعوامل التضخم، يضاف إليها عوامل النهب والاستغلال!

الكمي الكارثي على مستوى الأسعار!
والكمي على مستوى الأسعار كارثي في ارتفاعاته المستمرة، وغير المسقوفة، ارتباطاً بما يلي:
تذبذب سعر الصرف المتحكم به من قبل بعض كبار الحيتان في السوق الموازي، مدفوعاً بمهماز سعر الصرف الرسمي!
ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب سياسات تخفيض الدعم، وبسبب تحكم بعض كبار أصحاب الأرباح فيها، كماً ونوعاً ومواصفة!
هوامش الربح الاستغلالية الكبيرة على السلع المستوردة، والتي تضاف إليها هوامش العقوبات والحصار!

وكل ذلك يعني فيما يعنيه ما يلي:
مزيد من تخفيض معدلات الاستهلاك بالنسبة للمواطنين بغالبيتهم المفجرة!
مزيد من تراجع الإنتاج، وتوقف بعض منشآته وقطاعاته!
مزيد من تراجع قيمة الليرة مقابل العملات الأجنبية!
مزيد من تراجع القدرة الشرائية، ومزيد من

السلع المدعومة للمستحقين بين الحين والآخر!
من خلال تباعد فترات الاستلام للمخصصات، وبالتالي، تخفيض كمي إضافي!
وبالنسبة للكهرباء والماء زيادة في ساعات التقنين!
فعن أي كفاءة وعدالة في ملف الدعم يتم التحدث هنا طالما الحكومة ماضية في سياساتها ونهجها القاصم له تبعاً، وصولاً إلى إنهائه، مع استمرار الفساد الكبير فيه وبأسمه!؟

الكمي في ملف الإنفاق العام!
والكمي في ملف الإنفاق العام، وخاصة في القطاعات الخدمية، كذلك تمت ترجمته حكومياً على شكل المزيد من التخفيض فيه، والذي أخذ عدة أشكال:

مزيد من التراجع والتردي الخدمي، ناحية الكم والجودة والمواصفة والتكاليف والشرائح المستهدفة!
فرض زيادة على التعريفات والرسوم الخاصة به بين الحين والآخر!
مزيد من الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في الكثير من القطاعات الخدمية، أي مزيد من تراجع دور الدولة فيها مقابل مزيد من تغول القطاع الخاص!
وبالتالي مزيد من الأعباء والتكاليف على حساب ومن جيب المواطن!
فتخفيض الإنفاق العام أدى إلى تسجيل المزيد من التراجع في دور الدولة ومهامها، مقابل زيادة تغول القطاع الخاص، مع تعزيز الفرز الطبقي، ولعل مثال قطاع التعليم بواقعه وماله فاقع بهذا الصدد!

أما تخفيض الإنفاق العام بالنسبة للقطاعات الإنتاجية فهو كارثة أكبر بكثير مما سبق أعلاه، وصولاً مع غيره من الأسباب لطرح بعض شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة للاستثمار الخاص، وبنسبة 40% منها بذريعة توقفها عن العمل، وهو ما سبق أن أتت عليه قاسيون في مادة بعنوان «تعزيز الإنتاج

جداً مقارنة الخطوات التي اتخذت مؤخراً من منظور سياساتي ومنهجي، أكثر منها من منظور كمي ولحظي»!
فكيف لصاحب الدخل المهدود أن يترجم مقارنة الحكومة أعلاه وفق المنظور «السياساتي»، بعيداً عن «الكمي واللحظي» الذي يدفع نحو المزيد من إفقاره وعوز، مع الاستمرار في قضم الدعم المخصص له وبأسمه!؟
وكيف يمكن أن يتم تعزيز دخول وإيرادات العاملين في الدولة، والحكومة تؤمن تمويل هذه الإيرادات من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية بشكل رئيسي غالباً!؟

الكمي في ملف الدعم!
بحسب رئيس الحكومة: «ثمة صيغ دعم موروثة منذ عدة عقود تقوم على منح الدعم بشكل شمولي، دون تمييز بين من يستحق ومن لا يستحق، بين من يستحق قليلاً، ومن يستحق كثيراً. أرسى هذا الدعم الشمولي الكثير من الصعوبات سواء لجهة القدرة التمويلية للدعم، أو لجهة الشفافية والكفاءة في الإنفاق على هذا الدعم، في ظل تسرب جزء منه إلى السوق السوداء، في ضوء الصعوبات البالغة التي ترافق قنوات توزيعه، وانطلاقاً من حقيقة عدم القدرة على الاستمرار بهذا الوضع السائد الذي يستنزف موارد الدولة، وعدم القبول به، كان لا بد من اتخاذ خطوات ضرورية وحتمية لمعالجة هذا الظل التراكمي، نحو صيغ أكثر كفاءة وأكثر عدالة».

لكن الكمي في ملف الدعم وفقاً للمنظور «الكمي والواسع لضمان كفاءته وعدالته»، وعلى الرغم من الاعتراف ب«تسرب جزء منه إلى السوق السوداء»، تمت ترجمته حكومياً على شكل المزيد من التخفيض فيه، والذي أخذ عدة أشكال:
من خلال استمرار مسيرة استبعاد شرائح واسعة منه، باسم من يستحق ومن لا يستحق! من خلال الزيادات السريعة المتتالية التي طالت جميع مفرداته كسبل وخدمات!
من خلال تخفيض الكميات المستحقة للمواد

تخفيض الإنفاق العام أدى إلى تسجيل المزيد من التراجع في دور الدولة ومهامها مقابل زيادة تغول القطاع الخاص مع تعزيز الفرز الطبقي!

الصين- روسيا: أي شوط ينبغي



لقد دخل العالم فعلياً مرحلة من المنافسة الحادة على إنتاج الموارد العالمية، وقبل أي شيء، منافسة للوصول إلى مستهلكي هذه الموارد. بالنسبة للغرب، فقد هيمن أصحاب نظرية «المليار الذهبي» - الذين يريدون تقليص عدد سكان العالم «بالحروب والأوبئة وغيرها» - حتى الآن على هذه المعركة الاقتصادية، حيث قيد هؤلاء بشدة الأسواق الموجودة في المنطقة الأوراسية، ومارسوا ضغوطاً مالية ولوجستية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ومن أجل الخروج منتصرتين في المعركة الاستراتيجية هذه، كان من الواجب دائماً على كل من روسيا والصين بناء تحالف ثابت في عدد من القطاعات الحيوية، والتعجيل بإنشاء نظام مدفوعات مالي وأمن مشترك.

قاسيون

الحد الأقصى: فإذا قامت كل من الصين وروسيا بتسريع تعاونهما، فقد يكون النمو المشترك 5% على الأقل في السنوات القادمة. ومؤشرات التبادل التجارية أخذت في الازدياد أيضاً. حيث ارتفع حجم التجارة الخارجية لروسيا في عام 2022 بنسبة 8% إلى 850 مليار دولار، ووصل فائض الميزان التجاري بالفعل إلى ثلث تريليون دولار، بزيادة 1,7 مرة تقريباً مقارنة بعام 2021 («من 200 مليار دولار»).

لهذا، يبدو أن الاقتصاد الروسي استقبل التحديات والإجراءات العقابية غير المسبوقة التي فرضتها دول الغرب وهو على درجة معقولة من الاستعداد. حيث توقعت روسيا هذا التطور في الأحداث منذ ارتفاع حدة الصراع مع الغرب، وهي مسنودة بهذا المعنى بهامش الأمان الذي لا ينضب عملياً «وهو الموارد الجغرافية والطبيعية والبشرية والفكرية». ولم يكن من الممكن لأي اقتصاد آخر أن يصمد أمام مثل هذه الضغوط المالية والسياسية دون عملية إعداد دقيقة.

وبطبيعة الحال، تم تخفيف هذا الضغط على روسيا، بفضل التطوير الناجح للعلاقات التجارية مع شركائها الاستراتيجيين في أوراسيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ولا تزال الصين

بدأت مؤشرات هذه المواجهة المذكورة أنفاً منذ زمن ليس بالقليل، وقد دخلتها الصين وروسيا بدرجة معقولة من الاستعداد والجاهزية. لكن رغم ذلك، تتزايد المعطيات التي تؤكد أن النزاعات في مجال الغذاء والمواد الخام المعدنية والنزاعات على الحدود الجغرافية «ولا سيما في آسيا الوسطى، والقطب الشمالي، وبحر الصين الجنوبي» تتصاعد، وبالتالي، فإن الضرورة تدفع كل من الصين وروسيا إلى مزيد من التعاون وحرص الصوف.

لا خوف على اقتصاد الصين.. فما الحال بالنسبة لروسيا؟

تبيّن أن الانكماش الاقتصادي العالمي على خلفية وباء كوفيد 19 والصراعات العسكرية في العالم الناجمة عن محاولات الاحتكارات القديمة للضغط على الخصوم الاستراتيجيين، كان أسهل بالنسبة لروسيا مما كان متوقعا.

وبعد أن صمد أمام اختبار الإجهاد الخطير، انتقل الاقتصاد الروسي «الذي يحتاج إلى إجراءات جذرية أكثر من غيره» إلى نمو بطيء ومطرّد. ووفقاً لتوقعات الخبراء الاقتصاديين، سينمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 2% في عام 2023. وهذا ليس

تعب الدور الأهم والأكثر فعالية في هذا التطور. حيث نمت الصادرات من الصين إلى روسيا بشكل كبير وهي تفوق كل التوقعات. واليوم، يتم توفير العديد من السلع الصينية التي لم يكن يجري توريدها سابقاً إلى روسيا. والمثال الأكثر وضوحاً الذي يوضح الإمكانيات المشتركة للبلدين هو توريد السيارات وصناعتها وإنتاج مكوناتها.

صناعة السيارات في الصين وروسيا: ما وراء المنافسة العالمية

لا يسع المرء إلا أن يفرح لأنه في غضون ربع قرن فقط، هزمت الصين بوصفها دولة صاعدة في صناعة كل من اليابان وألمانيا وفرنسا «أي عمالقة صناعة السيارات منذ قرن في السوق العالمية». ففي الربع الأول من عام 2023، تفوقت الصين على اليابان لتصبح أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وقد سهّل هذا النجاح الطلب العالمي المتزايد على السيارات الكهربائية وزيادة الإمدادات إلى روسيا. حيث حطمت صادرات السيارات من الصين إلى روسيا جميع الأرقام القياسية، ووصلت فعلياً إلى 1 مليار دولار شهرياً. واحتلت السيارات الصينية بقوة منافذ الشركات الغربية التي غادرت روسيا. بناءً على نتائج شهر أيار 2023، فإن 6 من أفضل 10 ماركات سيارات مبيعاً في روسيا هي من الصين. وبحلول نهاية هذا العام، ستشغل السيارات الصينية نصف سوق السيارات الروسي بأكمله. ومن حيث الجودة والموثوقية ومستوى الخدمة، فإن العلامات التجارية الصينية ليست أدنى من منافسيها، وأحياناً تتفوق عليها.

تم تحقيق هذا النجاح المذهل في عام واحد فقط في قطاع العرض الضيق فقط. لهذا، تستعد روسيا لتطوير البنية التحتية للسيارات ذاتية القيادة، والسيارات الكهربائية بشكل شامل في جميع أنحاء البلاد.

وعلى هذه الأرضية، يمكن القول إن التعاون الكامل بين الصين وروسيا في هذا المجال - أي الإنتاج المشترك للسيارات ومكوناتها - يحمل فعلياً إمكانيات عالمية حقيقية. فمن خلال الجمع بين القدرات الفريدة المشتركة - من حيث الموارد الفكرية وقاعدة المواد الخام على الجانب الروسي، وقاعدة الإنتاج وثقافة الإنتاج العالية على الجانب الصيني - لن تترك أية فرصة لاحتكار الشركات الغربية المصنعة الأخرى للسيارات ومكوناتها.

وبكل تأكيد، يمكن ويجب استخدام نموذج مماثل في جميع الصناعات ذات الإمكانيات التعاونية المشتركة، مثل التيتانيوم والألمنيوم لتصنيع الطائرات، والخشب لإنتاج الأثاث، والمعادن لتصنيع الأدوات الآلية، والمعادن الأرضية النادرة للصناعات المتقدمة.

الزراعة: مسار نحو السيادة الغذائية

تتمثل إحدى المهام ذات الأولوية بين روسيا والصين في منع انقطاع إمدادات الأسمدة والغذاء للمناطق المحتاجة. ووفقاً بموافقة كاملة من روسيا والصين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيكون هناك قدرة على تحقيق الامتثال لشروط سد النقص في الغذاء من أجل تجنب أزمة غذائية واسعة النطاق في السنوات القادمة، والتي أصبحت واضحة بشكل متزايد ويمكن أن تؤدي إلى الهجرة غير المنضبطة.

مثل هذه الأزمات تتم استشارتها وتأجيلها بشكل مصطنع إلى حد كبير من قبل الكيانات الاحتكارية الغربية. وللسوء الحظ، من المرجح أن يتم نقل هذه التجربة السلبية إلى توريد المحاصيل الزراعية الأخرى مثل فول الصويا. حيث يمكن أن يهدد نقص فول الصويا الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية وآسيا، وفي المقام الأول في الصين نفسها.

في غضون ربع قرن فقط هزمت الصين بوصفها دولة صاعدة في صناعة كل من اليابان وألمانيا وفرنسا

قطعه نحو كسر التبادل اللامتكافئ؟

850

ارتفعت التجارة الخارجية لروسيا في 2022 بنسبة 8% إلى 850 مليار دولار، ووصل الفائض إلى ثلث تريليون دولار، بزيادة 1,7 مرة تقريباً مقارنة بعام 2021

365

على مدى السنوات الـ 10 الماضية، زاد الاستهلاك العالمي لفلو الصويا بأكثر من 40% إلى 365 مليون طن في عام 2021. وتستهلك الصين ما يقارب ثلث هذا الحجم

70%

في 2022، نمت الصادرات الصينية من العناصر الأرضية النادرة بنسبة 70%. وهي الدولة الوحيدة التي تزود جميع أنواع المنتجات الأرضية النادرة



للتسويق لمعالجة هذا الخام عبارة عن عناصر أرضية نادرة للهندسة الميكانيكية وصنع الأدوات والإلكترونيات والهندسة النووية والصناعة الكيميائية والمعادن والصناعات الاستراتيجية الأخرى. لهذا، فإن إنشاء برامج تنمية ثنائية وكذلك تبادل التقنيات والمعرفة في مجال معالجة وإنتاج المنتجات النهائية سيسرع بشكل كبير من تطوير سوق الأرض النادرة العالمية ويعزز وضع الصين وروسيا المشترك كقادة عالميين في هذا الإطار.

نظام مالي جديد.. إحدى أدوات عالم التبادل المتكافئ

ولتحقيق الإمكانيات الكاملة للتعاون المشترك، يجب أن تنشأ الصين وروسيا نظاماً مالياً آمناً. حيث هذا هو التحدي المشترك الرئيسي وذو الأولوية، لأن أليات الالتفاف على العقوبات الغربية بين روسيا والصين ستكون حتمية لخوض المواجهة المالية مع الاحتكارات الغربية.

لتوقع هذا الاتجاه والبقاء في الطبيعة، يحتاج البلدان إلى أساس رقمي مقاوم للقيود والعقوبات والأزمات الخارجية. أي نظام مالي جديد لا يتوافق مع السياسات الاحتكارية التي تمت ممارستها على مدار السنوات الـ 70 الماضية، ولكنه مندمج تماماً في التدفقات المالية العالمية ومنفتح على التعاون مع الدول الأعضاء الجديدة: في المقام الأول من دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاسيان، ودول شرق المتوسط. ويجب أن يراعي النظام المالي الجديد مصالح جميع الدول وأن يوازن بينها على قدم المساواة، وأن يعمل كضامن وموازن لها، ما يضمن لهذه الدول الانخراط التام في عالم اقتصادي جديد، عالم قائم على التبادل المتكافئ، عوضاً عن عالم التبادل اللامتكافئ الذي ساد الكوكب سابقاً وسمح لدول المركز الغربي أن تنهب دول «العالم الثالث» وتنهب خاماتها بأبخس الأثمان.

الصين هي المصنّع والمورد الرئيسي للمعادن الأرضية النادرة إلى السوق العالمية. في عام 2022، نمت الصادرات الصينية من العناصر الأرضية النادرة بنسبة 70% تقريباً، والصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تزود جميع أنواع المنتجات الأرضية النادرة بسبب توطين جميع دورات السلسلة التكنولوجية بأكملها، بما في ذلك التعدين والمعالجة وإنتاج المنتجات النهائية. وبالتالي، فإن الصين هي أكبر مستورد للمركبات الأرضية النادرة، وتزيد مشترياتها بشكل مطرد. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، نمت أكثر من 3 مرات وتجاوزت 40 ألف طن. مع النمو السريع لسوق السيارات الكهربائية والحاجة إلى البطاريات وخلايا الوقود والمغناطيس، فضلاً عن تطوير صناعات الطيران والطاقة النووية والهيدروجين والطاقة المتجددة، حيث تستخدم المعادن الأرضية النادرة أيضاً بشكل أساسي، فإن الطلب على المواد الخام والمنتجات النهائية سوف يزدهر. وفقاً للتوقعات، بحلول عام 2030، ستتضاعف واردات المعادن الأرضية النادرة المتوسطة والثقيلة إلى الصين إلى 80 ألف طن، مما سيؤدي حتماً إلى زيادة اعتماد الصين على الموردين الدوليين.

في المقابل، تمتلك روسيا واحدة من أكبر قواعد المواد الخام للمعادن الأرضية النادرة في العالم، والأحجام المحتملة لإنتاجها قابلة للمقارنة مع تلك الموجودة في الصين. وفي روسيا، يجري العمل بالفعل للتخضير لاستغلال أربعة رواسب استراتيجية، تحتوي خاماتها على معادن أرضية نادرة. حيث يتم تطوير رواسب Tomtor الرئيسية من خلال استراتيجية تطوير منطقة القطب الشمالي في الاتحاد الروسي وضمان الأمن القومي للفترة حتى عام 2035. وخام Tomtor هو مركز طبيعي لا يتطلب إثراء أولياً لإنتاجه. وسيكون المنتج النهائي القابل

الكائنات المعدلة وراثياً.

بمعنى آخر، يحتاج إنتاج فول الصويا الروسي إلى تحديث تقني وتكنولوجي، وهو ما يمكن أن توفره الصين التي تحتاج إلى إمدادات مستقرة من فول الصويا والتي تعد روسيا جاهزة لإنتاجها ويمكن أن توفرها بالفعل.

ومن خلال الجهد المشترك في هذا المجال، فإن إمكانيات الموارد الطبيعية التي لا تنضب لروسيا مع تقنيات ومعرفة الصين يمكنها تسريع تطوير إنتاج فول الصويا ومعالجته في روسيا على مقربة من حدود الصين في منطقة الشرق الأقصى الفيدرالية. ومن خلال تطوير هذا الاتجاه المفيد للطرفين، سيكونان قادرين على تحقيق زيادة كبيرة في غلة فول الصويا في العالم وتقليل مخاطر نقصه أولاً، ودفع الأسعار العالمية لهذا المحصول نحو الاعتدال وجعله في متناول الدول المستوردة الأخرى ثانياً، وتعزيز السيادة الغذائية والأمن الغذائي لكل من الصين وروسيا ثالثاً.

أي أن الجانبين يجب أن يكونا مستعدين لتطوير تعاونهما في إنتاج ومعالجة فول الصويا وفقاً لنفس النموذج متبادل المنفعة الذي يستخدمانه بالفعل في مجال أمن الطاقة - أي في توريد موارد النفط والغاز من روسيا إلى الصين.

التعاون في مجال المعادن الأرضية النادرة

نرى تعاوناً مماثلاً للتنمية ذات المنفعة المتبادلة في مجال التعدين ومعالجة وإنتاج المعادن الأرضية النادرة للصناعات المتقدمة والواعد. حيث لدى كل من الصين وروسيا اثنين من الميزات الأساسية في هذا المجال: لدى البلدان العديد من المعادن الأرضية النادرة من جهة. ولا توجد منطقة أخرى في العالم لديها مثل هذه الفرص الكبيرة لتصبح مصدراً عالمياً رائداً للمنتجات النهائية من المعادن الأرضية النادرة مثل روسيا والصين.

لنتذكر أنه على مدى السنوات الـ 10 الماضية، زاد الاستهلاك العالمي لفول الصويا بأكثر من 40% إلى 365 مليون طن في عام 2021. وتستهلك الصين ما يقارب ثلث هذا الحجم أي حوالي 109 مليون طن. بينما تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية، حيث يبلغ حجم استهلاكها نصف حجم استهلاك الصين تقريباً - 64 مليون طن. وتستهلك البرازيل والأرجنتين 100 مليون طن أخرى. ما يعني أن هذه البلدان تمثل 75% من الاستهلاك العالمي لفول الصويا، بينما تحتل روسيا حالياً المركز الثامن في الترتيب العالمي بحصة عالمية تبلغ بالكاد 1,5%.

في الصين، ثمة فجوة كبيرة بين إنتاج فول الصويا واستهلاكه. وفي عام 2021، أنتجت الصين حوالي 17 مليون طن من هذا المحصول واستهلك ما يقارب 109 ملايين طن. أي بلغ النقص أكثر من 92 مليون طن، وهذا الرقم المقلق يستمر في النمو بسرعة. إذ يعتمد الأمن الغذائي للصين - في جانب منه على الأقل - على إرادة الشركات والكيانات المعادية أو المترددة في العلاقات مع الصين.

في الوقت نفسه، زادت في روسيا على مدى السنوات العشر الماضية المساحة المزروعة من فول الصويا بحوالي 2,5 مرة إلى 3 ملايين هكتار، وزاد محصولها الإجمالي 3 مرات إلى 5 ملايين طن سنوياً. ومستوى الاستهلاك المحلي يتوافق تقريباً مع الإنتاج، حيث لا تعاني روسيا تقريباً من نقص في فول الصويا. وتصدر روسيا خمس فول الصويا - أي ما يقارب 1 مليون طن سنوياً، و82% من هذا التصدير يذهب إلى الصين.

ومع ذلك، تختلف روسيا عن الدول الرائدة في الغلة بنحو مرتين، حيث تحصد 17 سنتاً فقط للهكتار الواحد. ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية الطبيعية والحظر المفروض على

بحلول 2030
ستضاعف
واردات المعادن
الأرضية النادرة
المتوسطة
والثقيلة إلى
الصين إلى 80
ألف طن

احتكار المعرفة والاقتصاد الريعي



والتسويق ويفقدون الآن على ممارسة الضغط أكثر مما يفقهه مقالو الدفاع!»، فإن المعرفة الجديدة التي تنتجها لا تزال ممولة من القطاع العام. ينطبق هذا على حدٍ سواء على البلدان الرأسمالية المتقدمة، وكذلك على بعض البلدان النامية، مثل: الهند. إن اتجاه البحث العلمي يضعه ويحدد مساره ويموله رأس المال الخاص، الذي يتولى أي نتيجة ناجحة، ومع ذلك فإن هذا التحول في العلوم لم يتحقق من خلال التمويل الخاص.

إن تكلفة البحوث الأساسية مرتفعة، وقد يكون لعدد قليل فقط من مخرجاتها البحثية فوائد فورية، من حيث التقدم في التكنولوجيا. وهذا هو المكان الذي تتولى فيه الدولة - سواء في مجال الإلكترونيات، أو علم الجينات والعلوم الطبيعية - التكاليف، بينما يتم تسليم براءات الاختراع إلى رأس المال الخاص. السمة المميزة للنظام الرأسمالي في طوره النيوليبرالي هي تعميم المخاطر، وخصخصة

disembodied بمكان، حيث يتحكم في الإنتاج من جهة، مع سيطرته على التكنولوجيا والأسواق من جهة أخرى. في هذا الطور من الرأسمالية، حيث يعيش رأس المال بشكل متزايد على المضاربة والرّبع، هناك أيضاً فصل ملحوظ للمعرفة كرأس مال عن رأس المال الحسي أو المنتج - المصانع والألات. تقوم شركة فوكسون «Foxconn / Hon Ha Precision Industries» بتصنيع منتجات أبل، لكنها غير قادرة على الحصول على الحصة الأكبر من الأرباح من مبيعات المنتجات التي تقوم هي بصناعتها، تبعاً لكون شركة أبل هي التي تملك المعرفة الفكرية والحقوق المحفوظة لهذه المنتجات. تحصل شركة أبل بشكل تقريبي على 31% من الأرباح من بيع أجهزة آيفون، بينما لا تحصل شركة فوكسون إلا على أقل من 2% من هذه الأرباح.

طور الربيع الذي يحتكر المعرفة

إن تحويل رأس المال إلى ربيع - عبر استخدام احتكاره للمعرفة، عبر وسائل، مثل: براءات الاختراع، وحقوق الملكية، والتصاميم الصناعية المحمية... الخ - هو في الحقيقة من يسم هذا الطور من الرأسمالية وسلوك رأس المال. فضمن هذا الإطار أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة ريعية بشكل متزايد، واقتصادات خدمية بشكل كبير. في الجوهر هم يهيمنون على العالم، معتمدين على حقيقة سيطرتهم على بنى التمويل العالمي، وأن المعرفة الجديدة موضع طلب من أجل الإنتاج، والتوزيع باستخدام مبيعات التجزئة والعلامات التجارية العالمية.

حتى مع الاستيلاء على الجامعات من قبل رأس المال، وتحويلها إلى ما يسمى شركة الجامعة «وفقاً للباحثة جينفر واشبورن: يشير المسؤولون الأكاديميون بشكل متزايد إلى الطلاب كمستهلكين، وإلى التعليم والبحث كمنتجات. إنهم يتحدثون عن العلامات التجارية

شهد القرن العشرون ظهور الجامعات والمؤسسات التقنية الممولة من القطاع العام، في حين تركز تطوير التكنولوجيا في مختبرات البحث والتطوير في الشركات الكبيرة. لقد انتهى عصر المخترع الوحيد - أديسون وسيمنز وويستنجهاوس وغراهام بيل - مع نهاية القرن التاسع عشر. «قيل بأن المخترع الوحيد الأخير هو فيلوتي فاننورث، مخترع التلفاز، والذي حارب ضد قوة الشركات التي يملكها ديفيد سارنوف، أقوى شركة في مجال البث في حينه». كان القرن العشرون يدور حول مختبرات البحث والتطوير القائمة على الصناعة، حيث كانت الشركات تجمع بين كبار العلماء وخبراء التكنولوجيا لخلق تكنولوجيا المستقبل. في هذه المرحلة كان رأس المال لا يزال يوسع الإنتاج. وعلى الرغم من أن رأس المال المالي كان مهيمناً بالفعل على رأس المال الإنتاجي، إلا أن الدول الرأسمالية الكبرى كانت لا تزال تتمتع بقاعدة صناعية قوية.



غير واضح إلى حد كبير، وأصبح الاثنان أكثر تكاملاً من ذي قبل. على سبيل المثال: يمكن أن يؤدي التقدم في علم الوراثة بسهولة تقريباً إلى منتج مصنوع - دواء، أو أداة تشخيصية، أو بذرة - يمكن الحصول عليه ببراءة اختراع وقابل للتسويق. وبالمثل ينطبق ذلك على الابتكارات المتعلقة بمجال الإلكترونيات والاتصالات. ونتيجة لذلك فالعديد من التخصصات العلمية، وكذلك مخرجات البحوث في الجامعات، أصبحت أقرب إلى أنظمة الإنتاج.

لقد حدث تحويل النظام الجامعي إلى نظام ينتج المعرفة بشكل مباشر لأغراض تجارية، بالتزامن مع تدمير مختبرات البحث والتطوير التي كانت تشكل جزءاً كبيراً من المشهد الصناعي في القرن العشرين. ويسيطر رأس المال المالي على العلوم الجامعية، وليس فقط من خلال «الاستثمار» في البحث والتطوير، ولكن أيضاً عبر شراء «المعرفة». ويتم احتكارها من خلال شراء براءات الاختراع التي تنتجها الأبحاث الجامعية. يسمح هذا الاحتكار بدوره لرأس المال المالي بالسيطرة على رأس المال الصناعي.

كشفت نهاية القرن العشرين عن التمرق الكبير الحاصل بين رأس المال المالي ورأس المال الإنتاجي. اليوم بات رأس المال العالمي يعمل بشكل أكبر كرأس مال مالي غير متجسد

■ براير بوركايستا
لترجمة: قاسيون

في هذه المرحلة من التطوير، كان يُنظر إلى العلوم على أنها منفعة عامة وتركز تطويرها إلى حد كبير في النظام الجامعي، أو المؤسسات البحثية الممولة من القطاع العام. كان يُنظر إلى تطوير التكنولوجيا إلى حد كبير على أنه مشروع خاص. كان من المفترض أن ينتج العلم معرفة جديدة، والتي يمكن بعد ذلك استخراجها بواسطة التكنولوجيا لإنتاج

المصنوعات اليدوية. وكان دور الابتكار هو تحويل الأفكار إلى مصنوعات يدوية. لقد نشأ نظام الملكية الفكرية - براءات الاختراع وغيرها من الحقوق - لتوفير الحماية للأفكار المفيدة المتجسدة في المصنوعات اليدوية. منذ البداية، كان لبراءات الاختراع أيضاً غرض عام، إذ كان المقصود من الاحتكار الممنوح من الدول لفترة معينة ضمان الكشف العام النهائي عن الاختراع؛ والمقايضة هي الكشف العام الكامل بدلاً من الاحتكار محدود المدة. إن تحول هذا النظام الذي كان قائماً لعدة قرون جاء نتيجة لتغيرتين رئيسيتين في إنتاج المعرفة. الأول: يتعلق بالطريقة التي تحول بها النظام الجامعي لإنتاج المعرفة إلى مؤسسة تجارية مربحة في ظل النظام النيوليبرالي. الثاني: أصبح التمييز بين العلم والتكنولوجيا

قرض التسليف الطلابي.. بحصة صغيرة عاجزة عن أن تسند جرة كبيرة!



«تهدف الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي إلى مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد بمنحهم قروض وإعانات نقدية تمكنهم من متابعة دراستهم كي لا تقف الظروف المادية حائلاً دون متابعة هذه الدراسة».

■ مراسم قاسيون

أما عن السقوف الممنوحة كقروض للطلاب، فهي أيضاً ضئيلة جداً!

فالمصرف يقدم مساعدات مالية للطلبة عبر القرض الشخصي، الذي قيمته 300 ألف ليرة قابلة للرفع لتغدو 500 ألف ليرة، وهي لا تغطي تكاليف الرسوم للتسجيل لسنة واحدة في نظام التعليم الموازي في إحدى الكليات الأدبية، حيث وصل رسم التسجيل للعام الدراسي 2023-2024 في هذه الكليات إلى 500 ألف ليرة!

أما بالنسبة للقرض الشهري فهو 60 ألف ليرة، ويمنح بشكل شهري ولمدة تسعة أشهر في كل سنة طيلة الدراسة، وتتم عملية التسديد بعد تخرج الطالب بشكل نظامي، إذ يعطى مهلة مدتها سنتان ليبدأ بعدها بتسديد القرض على شكل أقساط شهرية متتالية تساوي الدفعات التي كان يستلمها وقت الاستفادة.

أما قرض الحاسب، فرغم أهميته ما يزال متوقف حالياً، وذلك لأسباب تتعلق بالسيولة بحسب تصريح مدير الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي!

وعند مقارنة مبلغ القرض الشهري بتكاليف النقل الداخلي التي يحتاجها الطالب على مدار الشهر فقط، وعلى اعتماده على وسيلة نقل واحدة عامة، لوجدنا التكاليف تعادل 44 ألف داخل المحافظة بالحد الأدنى!

فالبحصة التي كانت من المفترض أن تسند جرة بعض الاحتياجات الطلابية باتت لا تغطي حتى تكاليف تنقل الطلاب شهرياً بين

زينت الكلمات الجميلة أعلاه دفتر التسليف الذي تمنحه الهيئة للطلاب المستفيد من قروضها!

فهل يستطيع القرض الممنوح من الصندوق سد بعض احتياجات الطلاب الكثيرة؟ فبعد أشهر عديدة من توقف مصرف التسليف الطلابي عن منح القروض، يعود بحلة قديمة جديدة مخيبة لآمال العديد من الطلاب، وخاصة مع بداية العام الدراسي!

فقد كشف مدير الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي عمر سيدي أن الصندوق، بعد الإعانة التي تلقاها من مجلس الوزراء والمقدرة بـ 4,2 مليار ليرة، سيعمل على منح قروض لحوالي عشرة آلاف طالب جامعي على مدار العام!

والجدير بالذكر، أنه وحسب آخر إحصائيات وزارة التعليم العالي المبنية على موقعها الرسمي، فإن عدد الطلاب الجامعيين سنة 2016 قارب 450 ألف طالب وطالبة، وقد وصل هذا العام إلى ما يتجاوز مليون طالب وطالبة، بحسب التصريحات الرسمية التي صدرت على إثر الإعلان عن فرض تسديد الرسوم السنوية عبر إيّات الدفع الإلكتروني!

فما هي حدود الاستهداف المقدرة بعشرة آلاف طالب فقط مقابل مليون طالب جامعي؟! فنسبة هؤلاء المستهدفين كشرحية هي 0,01% فقط من إجمالي تعداد الطلاب الجامعيين، وهي لا شك نسبة ضئيلة جداً، تكاد تهمل!

الكبير في أجور النقل، وعلى أسعار اللوازم الجامعية، فإن السقوف المعتمدة للقروض الممنوحة من مصرف التسليف الطلابي بقيمتها وقدرتها الشرائية تكاد تصبح شبه معدومة، فهي لا تغطي ولا جزءاً من بعض الاحتياجات الأساسية للطلبة المفقدين، وخاصة طلاب الكليات الطبية والهندسية! فالمطلوب من أجل الحفاظ على الغايات والأهداف الهامة للمصرف بداية رفع سقف القروض الممنوحة من قبله، مع زيادة أنواعها، وبالتالي، رفع الإعانات المخصصة للمصرف من قبل الحكومة بما يغطيها، وبحيث تتجاوز نسبة التغطية أعداداً متزايدة من الطلاب المستفيدين كشرحية مستهدفة، وعلى الأقل بنسبة 25%، عندها فقط يمكن القول: بحصة بتسند جرة!

جامعتهم ومحافظاتهم، والتي قد تصل لـ 196 ألف ليرة شهرياً، بواقع زيارة أسبوعية للطلاب لمنزل ذويه، ودون الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الطعام والشراب واللوازم الجامعية من محاضرات وقرطاسية وما إلى ذلك! والسؤال هنا، ورغم أهمية هكذا قروض، وخاصة للأسر المفقرّة ذات الدخل المحدود، هل ما زال القرض بسقوفه المعمول بها يؤدي الهدف والغاية المرجوة منه؟ فالهدف المقترض هو تخفيف الأعباء المادية على الطالب والأهل، لخلق بيئة مساعدة لمتابعة التحصيل العلمي، لكن في ظل الظروف الاقتصادية السيئة، ومع كثرة متطلبات الدراسة وارتفاع أسعارها، خصوصاً بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، وبهكذا مبالغ ضئيلة قياساً على ظروف المعاشية الصعبة والارتفاع

أزمة الصرافات قديمة مستجدة دائماً!



تفاقت أزمة الازدحام على الصرافات «العقاري والتجاري» خلال الفترة الأخيرة، وتفاقت معها المعاناة بالحصول على الرواتب والأجور الشهرية للعاملين في الدولة وللمتقاعدين على حد سواء!

■ مراسم قاسيون

فعلى الرغم من كثرة الوعود الرسمية بأن يتم وضع المزيد من الصرافات في الخدمة، وإعادة تأهيل وإصلاح بعضها المتوقف، من قبل المصرف التجاري والمصرف العقاري ووزارة المالية، إلا أن ذلك لم يتم، فقد أصبح الانتظار طويلاً في طوابير الصرافات العاملة، على قناتها، ولمدة تمتد إلى الساعات، بحسب الازدحام، وبحسب التوقيت والمكان!

على أجورهم، على الرغم من قلنتها ومحدوديتها بالمقارنة مع متطلبات المعيشة، إلا أن هؤلاء مرتبطين ببعض الدفعات الشهرية المقترنة باستلامهم لمستحقاتهم! فإلى متى ستستمر المعاناة، ومتى ستنفذ الوعود بزيادة أعداد الصرافات فعلاً؟! برسم المصرف العقاري والتجاري ووزارة المالية.

والتعب، أو الانسحاب ومعاودة الانتظار في يوم آخر، بل بعدم تغذية الفارغ منها بمواعيد منتظمة، أو عند الحاجة، وبارتباط عملها بشبكة الكهرباء وشبكة الإنترنت، ما يعني المزيد من التعب والانتظار وهدر الوقت بالنسبة لأصحاب الاستحقاق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدم حصول أصحاب الاستحقاق من عاملين ومتقاعدين

الوقوف على صرافات أخرى موضوعة بالخدمة وغير فارغة من النقود، أو الاضطرار للانسحاب من شدة الازدحام والتعب من الانتظار لمعاودة الوقوف في الطوابير مجدداً في يوم آخر! المشكلة المزمنة وغير المحلولة على مستوى الأعداد المحدودة للصرافات موضوعة بالخدمة لم تقف عند حدود الازدحام والانتظار

«بايدو» الصيني والاستقلال عن GPS الأمريكي

هيمنت واشنطن لعقود على مجال الملاحة الفضائية وتحديد المواقع العالمي بتكنولوجيا الأقمار الصناعية، عبر منظومتها المعروفة باسم GPS، التي صممها الجيش الأمريكي كأداة عسكرية ثم عسكرية-مدنية، وما تزال واشنطن والناتو يستخدمانه في نشاطاتهم الحربية والإجرامية في أكثر من مكان، الأمر الذي يعزز مشروعية سؤال منطقي، بل ومساءلة، في كل دولة إذا كانت لها أن تستقل عن الهيمنة الأمريكية: لماذا تواصل الاعتماد على منظومة الجيش الأمريكي هذه؟! وهو سؤال أكثر إلحاحاً اليوم مع وجود البدائل، حيث قطعت الصين أشواطاً مهمة في تطوير منظومة «بايدو» وكذلك تطور روسيا منظومة «غلوناس»، مما يفتح إمكانيات التعاون لتقليل الخطر على البلدان والأفراد الناجم عن مواصلة الارتهان لمنظومة الأعداء القادرة على التحكم باتصالاتنا وتحديد مواقعنا.

إعداد: د. أسامة دليقان

حتى اليوم ما تزال منظومة GPS مملوكة للحكومة الأمريكية، وتديرها القوات الفضائية الأمريكية، كفرع عسكري تابع للقوات الجوية للجيش الأمريكي. وفي الشهر الماضي بثت قناة CNBC الأمريكية تقريراً، استضافت فيه عدداً من الخبراء والمسؤولين، منهم: باربارا بيكر، نائبة الرئيس التنفيذي لبرنامج الاتصالات العسكرية وقيادة المنظومة الفضائية للجيش الأمريكي، حيث قالت: إن «جي بي إس هو الكوكبة الوحيدة من الأقمار الاصطناعية الذي يستخدم في الرحلات الجوية على مستوى عالمي».

بدوره قال أندرو ميلر، ضابط عمليات المساعدة وتحديث قوات الاحتياطي الجوي في الجيش الأمريكي: إن هناك نحو 6 مليارات مستخدم يستعملون GPS حول العالم، بما في ذلك الاتصالات، والمعاملات المالية، والزراعة، والمرور والمواصلات، وغيرها. واستشهد تقرير القناة بدراسة تعود إلى عام 2019، قالت: إنه «في حال فقدان خدمات جي بي إس فإن هذا سوف يتسبب بخسائر تبلغ مليار دولار كل يوم».

هذا يبين أهمية GPS للاقتصاد في العالم، ولكن بما أنها منظومة أمريكية فلا شك بأن الفوائد الاقتصادية والمالية تصب بشكل غير متكافئ في المصلحة الأمريكية واقتصاد الدولار. بالمقابل ذكر التقرير نفسه، بأن منظومة بايدو الصينية ستحقق عائدات للاقتصاد الصيني بما يعادل 156 مليار دولار عام 2025.

وعُلفت النائبة الأمريكية ميكي شيريل، الرئيسة المشاركة لهيئة حكومية متخصصة في مجال GPS بالقول: «في حال تعرضنا لهجوم على منظومة GPS فيمكن بالفعل تضرر وشلل عدة مجالات لدينا من اللوجستيات، وسلاسل الإمداد، والزراعة، إلى النقل والمواصلات والطيران».

«الدب الأكبر» واستقلال الصين

يعترف التقرير الأمريكي بانتهاء احتكار الولايات المتحدة لتطوير هذه التكنولوجيا. وتلاحظ خصوصاً بأن الصين أطلقت عام 2020 آخر أقمارها الصناعية الضرورية لإكمال منظومتها المسمّاة بايدو Beidou باللغة الصينية، وتعني «الدب الأكبر»، وأضافت بأن «الخبراء يقولون: إنها تنافس منظومة GPS الأمريكية في عدة اعتبارات»، وتوضح الخبيرة سارة سيوال: «خلال العشرين سنة الماضية، انتقل الصينيون من وضع الأقمار



2022، ولاحظت قناة CNBC الأمريكية أن خدمات بايدو توسعت إلى عدد من بلدان العالم التي فيها تغطية ضعيفة من منظومة GPS الأمريكية. وبحسب باربارا بيكر: «منظومتنا GPS باتت معرضة للخطر، ولسوء الحظ هي عرضة بسهولة لتعطيل خدماتها، مما يجعل من الصعب والخطير استخدامها على الأرض».

بدورها أعربت سارة سيوال، التي شغلت فيما سبق أيضاً مواقع في الحملة الأمريكية المعادية للصين تحت شعارات «حقوق الإنسان»، عن مخاوفها من تراجع هيمنة نظام GPS الأمريكي، مقابل الصعود الصيني لبaidu الذي، بحسب تعبيرها، سيعزز قوة «الحزب الشيوعي الصيني» في الصين والعالم. وأوضحت ما يلي: «هناك أجزاء من العالم النامي، بما فيها أفريقيا وأجزاء من آسيا، وأحياناً أمريكا الجنوبية، حيث النظام الأمريكي فيها غير مرئي لأن كوكبة أقمار الـ GPS الأمريكية أصغر من أقمار بايدو الصينية. وليس هذا فحسب، بل إن المحطات الأرضية التي تضخّم دقة الإشارة غير موجود لـ GPS هناك، في حين أنها قد تكون موجودة، بل ويتزايد انتشارها لنظام بايدو الصيني».

فضلاً عن ذلك تضيف سيوال بأن نظام بايدو الصيني يمتلك خاصية تقنية غير موجودة في GPS تسمى «التراسل ثنائي الاتجاه» يمكن المستخدمين مثلاً من إرسال واستقبال الرسائل القصيرة SMS حتى دون اتصال بشبكات الهواتف الخليوية. ومن تطبيقاتها المفيدة الأخرى أيضاً عمليات البحث والإنقاذ في الكوارث الطبيعية، والسيارات ذاتية القيادة والنزاع الاصطناعي وغيرها. ولتوسيع هذه التقنية تحتاج الصين تطوير شرائح خاصة من أنصاف النواقل، كما أنها تعمل على التكامل بين «بايدو» وتكنولوجيا 5G وتطمح لنشرها أكثر ضمن مشروع الحزام والطريق.

التكنولوجيا واحدة أو أكثر من منظومات الملاحة الفضائية العالمية، سواء كانت من GPS أو بايدو أو غاليليو أو غلوناس. وتوضح باربارا بيكر بأنك عندما تفعّل استقبال هذه التكنولوجيا في هاتفك الذكي سيتصل بالمنظومة المتاحة مقررًا أي قمر اصطناعي سيختار، غالباً حسب الإشارة الأفضل والأقوى المتوفرة في نطاق التغطية، دون أن تدري أنت كمستخدم بأي قمر أو منظومة تتصل.

ومع أن الخبيرة أعلاه قالت بأن العديد من الشركات الكبرى الصانعة للهواتف الذكية «مثل: آبل وسامسونغ وهواوي» تدعم جميع أنظمة الملاحة وتحديد المواقع العالمية المتوفرة، لكن هذا لا يمنعنا من التفكير بإمكانية أن تقوم الشركات، بتأثير المصالح الجيوسياسية، بتصميم أجهزتها (أو جزءاً منها) حسب جغرافيا التسويق مثلاً، بطريقة تسمح بالاتصال الحصري بمنظومة بعينها أو أكثر «من بين المنظومات الأمريكية والأوروبية والصينية والروسية» في حين تمنع الاتصال بغيرها، الأمر الذي يوسع أهمية قضية الاستقلال التكنولوجي بأنه يجب أن يكون متكاملًا ليكون أكثر جدوى.

بحسب تقرير القناة التلفزيونية الأمريكية، أطلق أول قمر صناعي لمنظومة بايدو الصينية عام 2000 مغطياً الصين فقط، أما اليوم في عام 2023، فتتألف كوكبة بايدو من 45 قمراً في الخدمة الفعلية «وهو رقم يتفوق على الـ 31 قمراً أمريكياً في GPS»، وهناك 30 من أقمار بايدو الصينية تنتمي للجيل الثالث الأحدث «BDS3» بالمقارنة مع 6 أقمار أمريكية فقط من الجيل الثالث «GPS3»، أما عدد المحطات الأرضية لمنظومة بايدو فهي نحو 120 محطة عبر العالم.

وبحسب الإعلام الرسمي الصيني، خدمت منظومة بايدو قرابة 1.1 مليار مستخدم عام

الصناعية فوق الصين، إلى الإقليم، ثم إلى تغطية عالمية بحلول 2020، مما يعتبر تقدماً سريعاً جداً. ولا يُنظر إليه كأداة عسكرية فقط... بل ودبلوماسية، حتى أن أحد المحللين أطلق على منظومة بايدو تسمية: إعلان بكن للاستقلال عن الغرب، وهي تسمية اعتقد أنها موفقة تماماً وتكف حقيقتة الأمر بالفعل».

ويضيف البروفيسور كريستوفر نيومان، المتخصص في سياسة وقانون الفضاء بجامعة نورثومبريا: «ما نشهده هو بمثابة إعلان صيني للتعزيم الجاد لبنيتها التحتية الاستقلالية، بما يلي طموحها العسكري والدفاعي، وكذلك طمأنة حلفائها بأنها توصلت إلى المقدر على التعامل مع أي تهديد يعترض طريقها».

كيف يتحدّى بايدو «جي بي إس»؟

بدأت الولايات المتحدة إطلاق منظومتها الخاصة للأقمار الصناعية الملاحة عام 1978. أما اليوم فتوجد 4 منظومات رئيسة عالمية: جي بي إس الأمريكية، وبايدو الصينية، وغلوناس GLONASS الروسية، وغاليليو التابعة للاتحاد الأوروبي. وبايدو هي الأحدث ظهوراً من بين هذه المنظومات.

تدور أقمار GPS الأمريكية على ارتفاع 12550 ميلاً فوق سطح الأرض، وتتألف من 31 قمراً اصطناعياً، مع محطات أرضية وهوائيات للمراقبة والتحكم وتبادل البيانات، وهناك الأجهزة المزودة بمستقبلات GPS «كالتي في هاتفك الجوال أو سيارتك»، تعمل على تتبع الإشارات الراديوية التي يبثها كل واحد من هذه الأقمار الصناعية لتحديد المكان الدقيق للمستخدم، وكلما زاد عدد الأقمار الصناعية المنخرطة في هذه العملية كلما تمّ تحديد الموقع بدقة أكبر.

تلتقط الهواتف الذكية والأجهزة المزودة بهذه



نظام Beidou الصيني اليوم اقوى من GPS الأمريكي في اجزاء من اسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية

أبرز ما جاء في اجتماعات الدورة الـ 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة



عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاتها للدورة الـ 78 في الفترة بين 19 إلى 23 أيلول في مدينة نيويورك، اجتمعت خلالها الوفود الدولية من رؤساء دول ورؤساء وزراء وخارجية من كافة أنحاء العالم، وقد ألقى معظم الدول كلمات خلال الأيام الخمسة المذكورة، تحدثت خلالها عن معظم الملفات الدولية الملحة، فضلاً عن لقاءات ثنائية متعددة جرت بين القادة على هامش أعمال الاجتماعات، وكان الموضوع الأبرز خلالها الملف الأوكراني وما يرتبط به، وإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

■ ملاذ سعد

نستعرض فيما يلي أبرز ما جاء في كلمات الدول خلال الاجتماعات..

روسيا

ألقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف كلمة روسيا، وأجرى الوفد الروسي على هامش أكثر من عشرين اجتماعاً، وركزت كلمة لافروف على مسألة ارتباط الأمن العالمي بالملف الأوكراني وتوسع الناتو، وأبرز ما جاء خلالها: «محاولات توسيع منطقة مسؤولية حلف الناتو لتشمل نصف الكرة الشرقي بأكملها تحت شعارات مازكة، هي «عدم تجزئة أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ» أصبحت مظهراً خطيراً جديداً لتوسع الحلف والتي تستهدف روسيا والصين [...] لتنفيذ هذه المهمة تنشئ واشنطن تحالفات عسكرية سياسية صغيرة تحت سيطرتها، مثل: «أوكوس» و«الترويك» التي تضم الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، واللجنة الرباعية التي تضم طوكيو وسيئول وكانبيرا وويلينجتون، سعياً لدفع أعضائها نحو التعاون مع الناتو، الذي شرع بنشر بنيته التحتية في منطقة المحيط الهادئ، التركيز غير المقنع لمثل هذه الجهود ضد روسيا والصين، والذي يهدف لهدم البنية الإقليمية التي تطورت حول الآسيان، يخلق خطر تولد بؤرة متفجرة جديدة من التوتر الجيوسياسي، إلى جانب بؤرة التوتر الأوروبية التي تم تسخينها بالفعل إلى الحد الأقصى [...] الولايات المتحدة والغرب يستمررون في توليد الصراعات بشكل مصطنع، وتقسيم الإنسانية إلى كتل

معادية ومعيقة لتحقيق الأهداف المشتركة. فهم يفعلون كل شيء لمنع تكوين نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل حقاً [...] الآن تفرض بروكسل «خدمات الوساطة» الخاصة بها على أذربيجان وأرمينيا، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في جنوب القوقاز بالتعاون مع واشنطن [...] اليوم، تقف البشرية مرة أخرى، كما حدث كثيراً في الماضي، على مفترق طريق. كيفية تطور التاريخ يعتمد علينا وحدنا. ومن المصلحة المشتركة منع الانزلاق إلى حرب كبيرة، وانتهيار البيات التعاون الدولي التي أنشأها الأسلاف بشكل كامل».

الصين

خلال اجتماعه مع رئيس الدورة الـ 78 للجمعية العامة دينيس فرانسيس، قال نائب الرئيس الصيني هان تشنغ: إن الصين ستواصل دعم الأمم المتحدة لتلعب دوراً مركزياً، كما ستواصل دعم إصلاح نظام الحوكمة العالمية، وخلال كلمته في الاجتماع العام، دعا تشنغ إلى عدم الاستهانة بما وصفه بالـ «إرادة الثابتة» فيما يتعلق بتايوان وأنها جزء لا يتجزأ من الصين. وحول الملف الأوكراني أكد تشنغ أن «وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات السلام هو الطريق الوحيد إلى حل الأزمة الأوكرانية. وشدد على دعم الصين لكافة الجهود الرامية إلى التسوية السلمية للأزمة الأوكرانية، وأن بلاده ستواصل لعب دور بناء في تحقيق السلام بأسرع ما يمكن [...] يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المخاوف المعقولة في مجال الأمن لكافة البلدان، وتسوية الخلافات بطرق سلمية، من خلال الحوار والمشاورات».

البرازيل

خلال كلمته الأولى قال الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا: «لقد عادت البرازيل. عادت بلادنا لتقديم مساهمتها في مواجهة القوى العالمية الكبرى» ومما جاء في حديثه التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود لمكافحة عدم المساواة والتحديات العالمية، وتغيير المناخ وتأثيراته على البلدان النامية، وقال: «يمتلك أغنى 10 مليارديرات ثروة تفوق ما يملكه أفقر 40% من سكان البشرية. يبدو أن مصير كل طفل يولد في هذا العالم قد تقرر وهو لا يزال في رحم أمه». وحول أوكرانيا، دعا الرئيس البرازيلي إلى الحوار لإنهاء الحرب بشكل دائم وقال: «الحرب في أوكرانيا تكشف عن عجزنا الجماعي عن تطبيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة... لن يكون هناك أي حل دائم ما لم يقم على الحوار».

تركيا

ما جاء في تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «الحرب في شرق أوروبا تسببت في خلق مشاكل خطيرة في كافة المجالات من الاقتصاد إلى الأمن [...] جهود تركيا أسهمت في تمديد مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب 3 مرات [...] نسعى جاهدين منذ بداية الحرب في أوكرانيا لإبقاء أصدقائنا الروس والأوكرانيين على طاولة المفاوضات، الحرب لن يكون فيها منتصر ولا يوجد خاسرون، في السلام سنكثف جهودنا لإنهاء الحرب من خلال الدبلوماسية والحوار على أساس استقلال أوكرانيا ووحدة أراضيها»

الولايات المتحدة - أوكرانيا
مما جاء في كلمة الرئيس الأمريكي جو بايدن: «سنواصل جهودنا لإصلاح منظمة التجارة العالمية والحفاظ على المنافسة والانفتاح والشفافية وسيادة القانون [...] سنواصل دعم أوكرانيا ولن نقبل استمرار الحرب ضدها دون محاسبة [...] ندين استمرار كوريا الشمالية بانتهاك قرارات مجلس الأمن وملتزمون بالدبلوماسية لتحقيق نزع السلاح النووي [...] إيران يجب ألا تحوز أبداً على أسلحة

نرويجية

أما الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، فقد كان الأبرز في حديثه اتهامه الدول الأوروبية أنها «تساعد روسيا» بسبب عدم رفع الحظر عن استيراد المنتجات الزراعية الأوكرانية، وقال: «أطلقنا ممراً مؤقتاً للصادرات من موانئنا. ونعمل على الحفاظ على الممرات البرية لتصدير الحبوب [...] من المقلق أن نرى في الوقت ذاته أن بعض أصدقائنا في أوروبا يقوضون التضامن وينظمون مسرحية سياسية، ويجعلون من موضوع توريدات الحبوب فيلماً من أفلام الرعب» معتبراً أن هذه الدول «تخسر الساحة» لمصلحة موسكو.

بيانا جي 7 وبريكس

عقد كل من مجموعة السبع الكبار، ومجموعة بريكس، اجتماعات خاصة بكل منهما على هامش أعمال الدورة الـ 78 للجمعية العامة، وأصدر كل منهما بيانين متقاطعين بدعوتها لإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فيما يبدو أنه صراع يجري على أعلى مستوى. جاء في بيان مجموعة السبع تأكيد الأعضاء على «تعزيز النظام العالمي الحر والمنفتح الذي يقوم على سيادة القانون، ويحترم ميثاق الأمم المتحدة كأساس للتعاون بين البلدان. وأعربوا عن التزامهم بالعمل مع جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز دور الأمم المتحدة، وأكدوا على التزامهم بإصلاح مجلس الأمن الدولي». أما مجموعة بريكس فقد ذكر في بيانها «أعرب الوزراء عن تأييدهم للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وكفاءة وفعالية، ولزيادة تمثيل البلدان النامية في جميع فئات عضوية المجلس، لكي يتمكن من الاستجابة بشكل مناسب للتحديات العالمية الحالية، ودعم التطلعات المشروعة للبلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، لكي تتمكن من لعب دور أكبر في الشؤون الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة في مجلس الأمن الدولي».

الولايات المتحدة والغرب يستمررون في توليد الصراعات بشكل مصطنع وتقسيم الإنسانية إلى كتل معادية لتحقيق الأهداف المشتركة فهم يفعلون كل شيء لمنع تكوين نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل حقاً

ما الذي قاله بن سلمان؟ هل تذهب



أثارت تصريحات ولي العهد السعودي حول المفاوضات الجارية بهدف الوصول إلى اتفاق بين المملكة والكيان الصهيوني الكثير من الاهتمام الإعلامي وردود الفعل على كافة المستويات، فالمفاوضات التي ترعاها واشنطن منذ مدة طويلة لم تحرز حتى اللحظة تقدماً حقيقياً، لكن تصريحات ولي العهد بدت مختلفة بنظر البعض، فهل يمكن الحديث فعلاً عن تقدم ما في هذا السياق؟ أم أن المراوحة في المكان لا تزال سمة أساسية لهذه المفاوضات؟

■ علاء ابوزراج

أجرت قناة «فوكس نيوز» الأمريكية، في 20 أيلول الجاري، لقاءً مطولاً مع ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، تحدث فيه عن جملة واسعة من قضايا شديدة الأهمية ترتبط بمستقبل المنطقة ككل، ومع ذلك ركزت وسائل الإعلام على ما قاله حول مفاوضات جارية مع الولايات المتحدة ترتبط بقيام علاقات مع الكيان الصهيوني، وذلك رغم كون هذه المفاوضات قائمة منذ مدة طويلة بالفعل.

عن مصدر هذا الاهتمام

الاهتمام الذي تلقته هذه التصريحات يبدو مبرراً، ولكن لا بد لنا أن نميز بين نوعين لهذا «الاهتمام». فالأول، ناتج عن درجة عالية من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وهو بحد ذاته مؤشر إيجابي، يعكس ضمناً فشل محاولات منظمة استمرت لعقود لتحييدها، وإشغال شعوب المنطقة عنها، ويذكر مجدداً أن بوصلة الشعوب لن تتغير، وكل من ينزلق نحو التطبيع والصفقات المشبوهة، سيجد نفسه، أياً يكن، أمام موجة من غضب شعبي لا يمكن إيقافه. لكن في الوقت ذاته، يمكننا الانتباه إلى نوع آخر من الاهتمام بتصريحات بن سلمان. نوع يرتبط بشكل مباشر بالمحاولات الأمريكية والصهيونية للاستثمار بأي تفصيل صغير وتضخيمه بغية التستر على أزمة متفاقمة، وسعي دائم لخلق انتصارات في الإعلام لا تعكس بشكل دقيق ما يجري في الواقع فعلاً. ومن هنا بالتحديد يبدو ضرورياً وضع تصريحات بن سلمان في سياقها - دون اجترأ - في محاولة لفهم الموقف السعودي العميق، لكن تصريحات حصلت عليها «فوكس

إلى المنطقة».

ما سبق يمكن أن يكون تكتيلاً للإجابات القليلة التي قالها ولي العهد حول المسألة، ويبدو واضحاً أن الموقف السعودي الذي أعلن عنه في مرات سابقة لم يتغير أو لم يعلن خلافه، إذ كانت المملكة قالت في وقت سابق، إن الوصول إلى اتفاق مع الكيان مرهون بإيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن، ومبادرة السلام العربية التي أعلنت في بيروت بمبادرة سعودية في حينه، والتي نصت على ضرورة انسحاب الكيان من كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان، والعودة إلى حدود 67، وضمان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل وعلى أساس القرارات الدولية، وضمان قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية. وتقول المبادرة أن تحقيق هذه الشروط سيسمح للدول العربية أن تعتبر النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، وهو ما يهدد لقيام علاقات طبيعية.

الموقف الصهيوني لم يتغير!

في الجهة المقابلة بدت التصريحات الصهيونية شديدة العدوانية تجاه الفلسطينيين، وحاول مسؤولون في الكيان التخفيف من موجة الاستياء والتحذيرات التي تقودها الكتلة اليمينية الأساسية في الحكومة، والتي تهدد بالانسحاب في حال تقديم أي «تنازل» للفلسطينيين، ففي تصريحات حصلت عليها قناة «كان» الصهيونية لممثل «إسرائيل» في الأمم المتحدة جلعاد أردان قال إن: «اتفاق تطبيع مع السعودية سيحاصر الفلسطينيين وسيقلص من تأثيرهم، وسيسهل في عزلهم وسيتركهم وحيدين» وفي السياق ذاته، حاول بنيامين نتنياهو إرسال رسائل متناقضة أملاً في تخفيف ردود الأفعال، فأكد التزامه «بأمن إسرائيل» بأنه لن يعرضه للخطر في أي اتفاق، وبرغم تأكيده وجود خلافات حول هذه المسائل داخل الأطراف السياسية المؤثرة داخل الكيان، ادعى أنه قادر على حلها، واعتبر



الترباط بين حل القضية الفلسطينية

ومصالح السعودية ومصالح كل دول المنطقة بات أمراً واضحاً ومفهوماً للجميع سواء في ذلك أصحاب المصالح والمناضلون المبدئيون

نيوز» أيضاً لرئيس الوزراء الصهيوني ستكون تمهيداً جيداً لهذا الموضوع، فنتنياهو، أشار إلى اقتراب «السلام» حسب تعبيره، وأشار إلى أن هناك فرصة للوصول لاتفاق ما مع السعودية، لكنه أشار أيضاً إلى أن تأخير إنجازها ربما يطوي صفحة الاتفاق لعدة سنوات.

ماذا قال بن سلمان بالضبط؟

أكد ولي العهد السعودي مجدداً وجود مفاوضات حول المسألة، ونفى كل التقارير التي تحدثت عن تعليقها، وأجاب عند سؤال حول «ما الذي يلزم لتوافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟» أجاب أن هناك مسعى من الرئيس بايدن للوصول إلى هذه النقطة، وأضاف أنه بالنسبة للسعودية تعتبر القضية الفلسطينية قضية مهمة للغاية، وينبغي حلها، ليضيف بأن المفاوضات مستمرة «بشكل جيد» حسب توصيفه، وبأنه يأمل أن تكون النتيجة النهائية لصالح الشعب الفلسطيني وتخفف من معاناته، وأن تكون «إسرائيل» لاعباً في المنطقة. وعند محاولة أخرى من المحاور في القناة الأمريكية لفهم إن كان بن سلمان على استعداد لعقد اتفاق مع نتنياهو في إشارة ضمنية إلى كون الأخير يقود أكثر حكومات متطرفة في تاريخ «إسرائيل»، أعاد بن سلمان التذكير بأن لا علاقات تربط بين المملكة والكيان حالياً، وقال إن نجحت إدارة بايدن في تغيير هذا الواقع - وهو ما وصفه بأنه سيكون أعظم صفقة تاريخية أنجزتها الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة - ستكون المملكة حينها مستعدة للتعامل مع أي حكومة موجودة. بشرط النجاح بالوصول إلى اتفاق «يلبي احتياجات الفلسطينيين ويجلب الهدوء

أن «السلام مع الدول العربية سيزيد من احتمالات التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين» ما يشير إلى أن الكيان يرى أن اتفاقات التطبيع يجب أن تكون سابقة على حل القضية الفلسطينية لا نتيجة لها، وأضاف في السياق نفسه أنه: «إذا ما رأى الفلسطينيون غالبية العالم العربي يتصالح مع إسرائيل، فسوف يتوقفون عن خيالاتهم بشأن تدمير إسرائيل» هذه بعض الأمثلة على مواقف كثيرة صدرت بشكل رسمي وغير رسمي مؤخراً، والتي يبدو واضحاً فيها أن الحديث السعودي المعلن لا ينسجم مع ما يتحدث حوله المسؤولون في الكيان، ما يدفعنا للسؤال حول حقيقة وجود تقدم في المفاوضات بين الولايات المتحدة والسعودية؟

شروط أخرى على طاولة المفاوضات

ما جرى تداوله خلال هذه المفاوضات خلال الأشهر الماضية، حمل في طياته الكثير، وجرى طرح عدد من المسائل، أكدت مصادر متنوعة أنها شروط وضعتها المملكة السعودية لإنجاز اتفاقية التطبيع، فالموقف السعودي المعلن اكتفى بالحديث حول حل القضية الفلسطينية، بينما كانت مطالب الرياض أوسع من ذلك، ويجري الحديث حول مسألتين أساسيتين، الأولى ترتبط برغبة السعودية بالحصول على البرنامج النووي من تطوير توطين تخصيب اليورانيوم شرطاً أساسياً فيه، أي أن تكون الرياض مسيطرة على دورة الوقود النووي الكاملة، ما يمكن المملكة نظرياً من تطوير أسلحة نووية. أما المسألة الثانية تتمحور حول إصرار السعودية على أن تحصل على ضمانات أمريكية أكيدة تضمن بها واشنطن أمن السعودية، ويكون ذلك عبر توقيع اتفاقية دفاع مشترك ملزمة، تمكن الرياض من الوصول إلى أسلحة أمريكية متطورة، وتضمن عدم إعاقه أي صفقات مستقبلية من قبل الكونغرس الأمريكي ما بات يشكل عامل تهديد بالمعنى الأمني بالنسبة للسعودية، كما تلتزم الولايات المتحدة بالتدخل العسكري المباشر

السعودية للتطبيع مع الكيان فعلاً؟



مفتوحة في الشرق، وأعلن أن السعودية لم تقبل في مجموعة السبع الكبار، في الوقت الذي لاقت الترحيب ضمن مجموعة بريكس، وأكد في مجمل حديثه على أن بلاده عازمة على أن تبحث عن مصالحها، وعند ذكر العلاقات مع إيران قال: «نحن في نزاع طويل مع إيران منذ سنة 1979، لا نريد أن يستمر ذلك العرف في الشرق الأوسط، إذا كانت هناك فرصة للتخلص من كل هذا والمضي قدماً نحو الازدهار والرخاء، سواء من خلال التعاون مع إيران وغيرها من الدول في العالم العربي، فما المانع؟»

في هذا السياق نفسه، يمكن فهم الصخب المثار حول مطالبة السعودية ببرنامج نووي متكامل، ليس بوصفه «بديلاً» عن حل القضية الفلسطينية، بل على العكس تماماً، بوصفه شرطاً إضافياً تضعه السعودية على الطاولة ليس بما يخص القضية الفلسطينية فحسب، بل وفي إطار التفاوض مع الغرب ومع الأمريكان... فما ينبغي فهمه هو أن مجرد طرح هذه المسألة على الأمريكان، يعني التلويح المباشر بأن أمام الأمريكان أحد خيارين، إما أن يوافقوا هم على بناء المشروع النووي السعودي، وضمن الشروط التي تطلبها السعودية، أو أن السعودية جاهزة لبناء مشروعها النووي بالتعاون مع الصين وروسيا، وهو على الأغلب ما سيجري في نهاية المطاف...

خلاصات أولية

تنطلق المملكة السعودية في مواقفها، وبطبيعة الحال، من مصالحها بالدرجة الأولى. ولكن هذه المصلحة بالذات هي ما عبر عنه بن سلمان في قوله للمحطة الأمريكية في اللقاء ذاته أن رغبة السعودية في تحقيق «تقدم حقيقي ونمو كبير، وإنشاء اقتصاد مدهل والاقتراب من نسبة نجاح 100 بالمائة» يعني بالضرورة تحقيق استقرار في المنطقة؛ فإذا كان القول بأن السعودية تتمسك بشكل مبدئي بحل القضية الفلسطينية لا يكفي لتفسير الأمور، فإن التمسك بالقضية الفلسطينية من وجهة نظر مصلحة السعودية ومصلحة دول المنطقة، يسمح بحد ذاته باستكمال تفسير المسألة.

الترايط بين حل القضية الفلسطينية ومصالح السعودية ومصالح كل دول المنطقة، بات أمراً واضحاً ومفهوماً للجميع، سواء في ذلك أصحاب المصالح والمناضلون المبدئيون. الجزء الأكبر من حديث بن سلمان مع «فوكس نيوز» كان حول الدور الذي يمكن أن تلعبه السعودية، وأفاق النمو الاقتصادي القادرة على اختراقها، وحمل أيضاً اعترافاً بأن السعودية تأخرت كثيراً بعد أن كانت تملك من الإمكانيات ما يسمح لها بالتحول إلى واحدة من القوى الاقتصادية الأكبر على المستوى العالمي، وأشار أيضاً إلى أن الأبواب الموصدة بوجه المملكة من قبل الغرب قابلها أبواب

السابقين في الحزبين الجمهوري والديمقراطي رسالة حملت 27 توقيعاً حث أصحابها الرئيس بايدن على عدم الموافقة على تطوير السعودية برنامجاً نووياً مستقلاً، ما يبدو بمثابة خطوة تحذيرية يمكن أن تتفاقم بحال طرح الموضوع بشكل جدي ورسمي داخل الولايات المتحدة. والحال يبدو مشابهاً داخل الكيان، إذ حذرت مجموعة من مراكز الأبحاث الصهيونية الذهاب في هذا المنحى، كونه مدخلاً لإنهاء تفوق «إسرائيل» في المنطقة.

حول الموقف الإيراني

المثير للانتباه أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وعند سؤاله حول موقفه من التقارب بين السعودية والكيان، قال «لم نسمع شيئاً من هذا القبيل». ورحب رئيسي مجدداً بأهمية التقارب الحاصل بين إيران والسعودية، وأكد أن هذه العلاقة تشهد تطوراً مستمراً، وحول مسألة التطبيع قال الرئيس الإيراني: إن «أي علاقة بين دول في المنطقة والكيان الصهيوني ستكون طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية» وأضاف إن «بدء علاقة بين النظام الصهيوني وأي دولة في المنطقة، إذا كان هدفه تحقيق الأمن للنظام الصهيوني، فهو حتماً لن يحقق ذلك» وشكك في نجاح الجهود الأمريكية في هذا الخصوص.

في حال تعرض المملكة لأي مواجهة عسكرية في الداخل أو الخارج.

برنامج نووي في السعودية

ربما تكون الأنباء التي جرى تداولها حول ملف البرنامج النووي بالتحديد، هي ما قدمها البعض بوصفها تقدماً في المفاوضات، إذ نقلت وكالات الأنباء خبراً مفاده، أن نتنياهو وجّه «أعضاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية» حتى لا يعارضوا تخصيص اليورانيوم في السعودية، ما اعتبره بعض المحللين دليلاً على «رفع فيتو إسرائيلي» عن امتلاك السعودية برنامجاً نووياً خاصاً، لكن ما يثير الاستغراب فيما سبق هو جملة من المسائل، أولها تجاهل النفي الرسمي الصادر عن مكتب رئيس وزراء دولة الاحتلال حول هذه النقطة، والذي أشار إلى عدم صحة التقرير السابق الذي انتشر من وسائل إعلام صهيونية دون وجود مصدر واضح له. أما المسألة الأخرى هي محاولة إيهام الرأي العام أن موقف الكيان من برنامج نووي سعودي سيكون كافياً لحسم الأمر، متجاهلين أن صاحب الكلمة الحاسمة في هذه القضية ستكون واشنطن، وأن القضية لم تحسم بعد هناك ولا يوجد أي ضمان حتى اللحظة على موافقة أمريكية على طلب كهذا، إذ قدمت مجموعة من الخبراء والمسؤولين

يمكن فهم الصخب المثار حول مطالبة السعودية ببرنامج نووي متكامل ليس بوصفه «بديلاً» عن حل القضية الفلسطينية بل على العكس تماماً بوصفه شرطاً إضافياً تضعه السعودية على الطاولة

قد لا يقدم ما سبق ضمانات بعدم انزلاق السعودية نحو تطبيع لعلاقتها مع الكيان، وهذا إن حصل بالشكل الذي يرغب به الكيان وواشنطن من شأنه أن يوجه ضربة كبيرة لدور السعودية في المنطقة، في الوقت الذي تثبت اللحظة الحالية أن الرياض قادرة بوزنها في المنطقة أن تلعب دوراً محورياً في حل القضية بشكل ناجح، وتكسب بذلك موقعاً متقدماً كذلك الذي تطمح له، الضامن الوحيد بالنسبة للسعودية هو أن تسير مع حركة التاريخ لا عكسها، وأن تترك أن اللحظة التاريخية تفسح المجال بشكل جدي لدور نوعي جديد، ويمكن القول أن تصريحات بن سلمان الأخيرة لا تكشف بشكل نهائي الخطوة النهائية التي يمكن أن تأخذها الرياض، وتبقى الاحتمالات مفتوحة.



الانهيار القادم للنظام المصرفي الأمريكي



من حسن الحظ أن الشتاء الماضي كان معتدلاً إلى حد غير عادي في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى تخفيف أزمة الطاقة وبالتالي إنقاذ الاقتصاد والبنوك. تم تأجيل طوفان إفلاس الشركات «الذي حذرنا بأنه سيأتي في كانون الأول 2019». ومع ذلك، كان الربع الثاني من هذا العام هو الربع السادس على التوالي التي تزيد فيه حالات إفلاس الشركات في أوروبا، وهو اتجاه لم يسبق له مثيل منذ أن بدأ يوروستات في جمع البيانات في عام 2015. وبالتالي فإن أوروبا والقضبان المصرفي الأوروبي يواجهان ما من المرجح أن يكون شتاءً قاتماً.

■ توماس هالينيت
ترجمة: قاسيون

لكن الذي يثير القلق بالفعل هو النظام المصرفي للولايات المتحدة. كشف التحليل المتعمق بأن خطر انهيار النظام المصرفي الأمريكي أصبح أعلى من أي وقت مضى منذ أزمة الكساد الأكبر في ثلاثينيات القرن العشرين. ونحن نعمل حالياً على تحديد البنوك الأمريكية الأكثر أماناً والأكثر خطورة. في أوائل تشرين الأول 2022 لاحظت بأن البنوك تتعرض لانخفاضات حادة في قيمة السندات الحكومية التي تستخدمها كضمان، وأن ذلك قد يؤدي إلى خسائر متتالية على البنوك، ربما بسرعة وحجم وعرض لم يسبق له مثيل. وكما شهدنا فقد تحقق ذلك في الولايات المتحدة بعد حوالي ستة أشهر.

الذراع التنظيمي العالمي للبنوك التجارية هو لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، والتي تعمل تحت إشراف بنك التسويات الدولية BIS الذي يُشار إليه على أنه «البنك المركزي للبنوك المركزية». في أعقاب الأزمة المالية الكبرى أصدرت لجنة بازل مجموعة قواعد الأكثر ثلثة للبنوك «بازل 3»، وكان المفهوم الأكثر ابتكاراً فيها - والأكثر تدميراً أيضاً - هو إنشاء نسبة تغطية للسيولة LCR. كان المقصود به «أن يحتفظ البنك بما يكفي من أصول سائلة لمنع البنوك المركزية من أن تصبح مقرض الملاذ الأول». وقد وضعت قواعد السيولة التي فرضتها لجنة بازل سندات الخزنة الأمريكية ضمن فئة الأصول السائلة الأكثر أماناً، مما يعني أنها لم تكن خاضعة لـ «تقليم» قيمتها عندما تحتفظ بها البنوك في ميزانياتها

العمومية.

ورغم أن القواعد كانت ضمن فترة انتقالية، ولذلك لم تطبق بشكل كامل في الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن الفترة الانتقالية أثرت على كيفية تعامل البنوك مع إدارة المخاطر، فالبنوك كانت تعلم بأنها مسألة وقت قبل تطبيق قواعد تغطية السيولة بشكل كلي. الأمر الآخر أن «بازل 2» الذي طبقته الولايات المتحدة في 2008، وضع أوزان مخاطر مختلفة على رأس مال البنك، مثلاً، تتمتع سندات الخزنة الأمريكية بأقل وزن مخاطر. كانت هذه المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة بازل وفرضها بنك الاحتياطي الفيدرالي، تعني في الأساس بأن سندات الخزنة كانت مفضلة كرأس مال للبنك، بالإضافة إلى النقد واحتياطات البنك المركزي. دفع هذا البنوك الأمريكية إلى معادلة المخاطر للتعويض عن التدفق الكبير للودائع، وهذا ما فعله بنك سيليكون فالي وأدى به إلى الإفلاس في النتيجة.

الشرهة في الودائع

تغيرت قاعدة الودائع الأمريكية بشكل جذري خلال السنوات الثلاث الماضية، وينطبق هذا بشكل خاص على الودائع تحت الطلب القابلة للسحب بسهولة والتي تتكون من حسابات يمكن سحب الأموال منها دون إشعار مسبق. كان السبب وراء هذه الزيادة الفلكية في الطلب على الودائع بين 2020 و 2022 هو مزيج من عمليات الإغلاق بسبب كورونا، والتحفيز النقدي الضخم من قبل الاحتياطي الفيدرالي. عندما تم إغلاق الاقتصاد الأمريكي عدة مرات خلال عامي 2020 و 2021، لم يكن أمام

الناس سوى خيارات قليلة لاستخدام أموالهم واستهلاكها. وهكذا بقيت شيكات التحفيز التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة غير مستخدمة في الغالب وتراكت في حسابات الأسر، في حين أصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي أكبر عملية «طباعة أموال» على الإطلاق خلال ربيع عام 2020، والتي شهدت نمو ميزانيته العمومية من حوالي أربعة تريليونات إلى أكثر من سبعة تريليونات دولار خلال أربعة أشهر فقط. انفجرت كمية الأموال الموجودة في التداول في الولايات المتحدة.

أدت الزيادة الهائلة في الأموال المتداولة إلى إشعال فتيل التضخم عندما انفتح الاقتصاد، وأجبر هذا الاحتياطي الفيدرالي على بدء دورة رفع أسعار الفائدة. كانت مشكلة البنوك هي أن العائد وسعر السند يرتبطان عكسياً، فأنخفض سعر السندات التي تحوزها. كانت الولايات المتحدة واقعة في قبضة تهافت «صامته» على البنوك منذ صيف 2022. وفي آذار الماضي تصاعد الأمر إلى الانهيار. تشير التقديرات إلى أنه في نهاية 2022 كانت البنوك الأمريكية تتكبد خسائر غير محققة بقيمة 2 ترليون دولار تقريباً. وبسبب زعر السلطات من أن يؤدي انهيار بنك سيليكون فالي إلى هروب الأموال من البنوك الأخرى على مستوى البلاد، ابتكروا إستراتيجية استثنائية مكونة من 3 خطوات، 1- ضمان أموال المودعين المؤمنة وغير المؤمنة، ضخ الاحتياطي الفيدرالي 300 مليار دولار سيولة في النظام والإعلان عن توفير أموال إضافية، 3- ظهور الرئيس بايدين على التلفاز الوطني لضمان بأن إيداعات البنوك آمنة.

في 1984 فشل بنك «كونتيننتال إينيوي الوطني»، وكان سابع أكبر بنك تجاري في الولايات المتحدة حينها، بسبب «القروض المدعومة bad loans» التي استحوز عليها من بنك «بنك بين سكوير» ومانتج عن ذلك من جريان 30% من ودائعه. وفقاً للبيانات التي تم

جمعها من الربع الثاني هذا العام 2023، قرابة 2800 بنك سينهارون إن واجهوا في ودائعهم الوضع ذاته الذي واجهه بنك «كونتيننتال». وللملاحظة نسبة الودائع الجارية من حسابات بنك سيليكون فالي كانت 87% و 52% لدى سيلفر غيت، و 29% لدى سيغنتشر بنك.

تمتلك البنوك الإقليمية الصغيرة في الولايات المتحدة حالياً أغلبية كبيرة من القروض العقارية، ما يقرب من 2000 مليار دولار. في البنوك الإقليمية نمت هذه القروض بنسبة 35% منذ بداية 2020، وبنسبة هائلة بلغت 147% منذ أن وصلت إلى القاع في آخر أسبوع من 2011. وكما تعلم، فالعديد من المدن الأمريكية تقع في قبضة «انفجار بيع التجزئة»، حيث من المرجح أن تتفقم سوءاً عندما يأتي الركود. وكما أظهر سقوط بنك «فيرست ريببل»، فالبنوك لا يمكنها تسهيل قروضها إلا بشروط شديدة التقييد.

تضغط هذه المسألة على البنوك اليوم. مثلاً تكونت محفظة بنك «فيرست ريببل» من 80% من قروض الرهن العقاري. تكبد الخسائر من محفظة قروضه، فقد كان لديه سيولة محدودة للغاية لمواجهة تدفق الودائع إلى الخارج. هناك المئات من البنوك الأمريكية التي تمتلك حصة أعلى من القروض العقارية في محفظة قروضها مقارنة بما امتلكه «فيرست ريببل». علاوة على ذلك، آلاف البنوك الأمريكية لا يمكنها التأقلم مع جريان الودائع الذي واجهه بنك «كونتيننتال».

يمكن لتراكم خسائر القروض في الميزانيات العمومية للبنوك أن تطلق جولة أخرى من التهافت على سحب الودائع، مما سيؤدي إلى إفلاس مجموعة كبيرة من البنوك الأمريكية. وفي أسوأ الأحوال فإننا نسير نحو انهيار كامل للنظام المصرفي الأمريكي.

■ بتصرف عن:

US the of Collapse Coming The
System Banking

هل يمكن لروسيا تحمّل «أوكرانيا» أخرى في ناغورنو كاراباخ؟



الراهن الغرب فرصة للاستفادة من الوضع بالنسبة لمؤيدي «إزالة البصمة الروسية» في أرمينيا، فانشغال روسيا في أوكرانيا يمنحهم فرصة جيدة لتنفيذ أفكارهم. لقد بدأوا بالتشكيك في مكانة روسيا في القوقاز وعملوا جاهدين على تشويه صورة روسيا الوطنية. نتيجة لذلك وصلت العلاقات الروسية الأرمينية إلى طريق مسدود وإلى أسوأ حال منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

ترغب الولايات المتحدة وفرنسا في التدخل في شؤون القوقاز، لكن ردّ روسيا كان بارداً. هل روسيا خائفة من شيء ما؟ في واقع الأمر، ليس هذا هو حال الروس. فروسيا لا تقف متفرجة تجاه التمرد «الذي تشهده أرمينيا» في الأعوام الأخيرة، بل هي تحكم عليه في إطار المواجهة الأكبر مع الغرب. بعبارة أخرى، كل ما تريده روسيا ألا تسيطر أرمينيا على خطأ جورجيا، وألا تندرج بالكامل في المعسكر الغربي. غير ذلك لا تريد روسيا شيئاً آخر. منذ بعض الوقت أجرت أرمينيا والولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة، وهذا دون شك أثار قلق روسيا ولهذا كانت سعيدة برؤية أذربيجان «تؤدّب» أرمينيا. لكن على النقيض من الغرب، لن تسمح روسيا أبداً باختلال توازن القوى في جنوب القوقاز بشكل مطلق، لذلك فهي تفرض العيد من القيود على سلوك أذربيجان.

لقد رأينا كيف أنّ تصرفات الحكومة الأرمينية ساذجة ومراهنتها المفرطة على الولايات المتحدة لم توصلها إلى شيء، فأكثر ما يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لأرمينيا هو «إدانة لحالة حقوق الإنسان». يتعين اليوم على روسيا أن تعمل على ترسيخ مكانتها باعتبارها الحكم في منطقة القوقاز. ومهما كانت العلاقات بين روسيا وأرمينيا معقدة، ومهما اختلفت التوجهات القيمة بين البلدين، فروسيا ستنتسى بالتأكيد «العداء الشخصي» لإصلاح العلاقات مع أرمينيا من أجل أشياء أكثر أهمية. ومن أجل ذلك فإنّ هدف روسيا هذه المرة واضح أيضاً، بذل قصارى جهدها لمنع الصراع من النشوب والتفاقم وإبقائه بأبسط شكل ممكن.

بعد عام 2020 أصبح من فترة محل إجمال في المجتمع الدولي، ليس نقياً بالضرورة. في الواقع هناك فرق دقيق، ينبغي النظر إلى هذا الوضع الحالي في فترتين. قبل أن يتدهور الوضع في أوكرانيا بشكل كامل، كانت العلاقة بين روسيا والغرب عبارة عن وحدة جدلية من المواجهة والتعاون. لقد أثبت نموذج «نورماندي 4» بشأن الوضع في أوكرانيا، ونموذج «2+5» بشأن الوضع في ترانسنيستريا، وثلاثي الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك الخاصة بقضية ناغورنو كاراباخ، حقيقة واحدة، الغرب وروسيا لم يكونا في تلك المرحلة في حالة قتال، ورغم أنّ الجانبين لديهما خلافات عميقة ومصالحهما متناقضة، فقد كانا على استعداد للتحوط من المخاطر.

ما قبل حرب أوكرانيا، وما بعدها

من هنا تصبح قضية ناغورنو كاراباخ مهمة للغاية. في عام 2020 كانت الدول الغربية ممثلة بالولايات المتحدة وفرنسا مستعدة للاعتراف بقيادة روسيا في المنطقة، وحسابات الغرب كانت تنص على عدم تحميل أنفسهم التزامات غير ضرورية، ناهيك عن السماح لروسيا في أن تتواجد في «منطقة نفوذها». الأمر الآخر الذي كان يغوي الغرب هو أنّ ترك روسيا تنخرط في القضية أكثر سيؤدي إلى تعقيد علاقتها مع تركيا. لكن عام 2022 غيّر الوضع في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها بالكامل. من أجل السيطرة على روسيا وتوازنها، يريد الغرب اغتنام كل فرصة يمكنه اغتنامها. حكومة باشيغيان هي حكومة موالية للغرب وصلت إلى السلطة عبر «ثورة ملونة»، ويعتبر الغرب الآن بأنّ روسيا منافس في جنوب القوقاز، ويحاول استخدام أرمينيا لخلق «قضية» أوكرانية جديدة في جنوب القوقاز لاستنزاف طاقة روسيا.

وباعتبارها مشاركاً تقليدياً في شؤون جنوب القوقاز، وحليفاً لأرمينيا، وشريكاً لأذربيجان، تركّز روسيا طاقتها بشكل أساسي على القضية الأوكرانية، تليها منطقة القوقاز. يمنح الوضع

بينما بدأ الناس يشعرون «بالممل» والجمود في ساحة المعركة في أوكرانيا، عادت أرمينيا وأذربيجان إلى الصراع من جديد. ومرة أخرى عاد النزاع في منطقة ناغورنو كاراباخ التي أصبحت «عين العاصفة» منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. إن قضية ناغورنو كاراباخ في جنوب القوقاز فائتة منذ عقود، وقد مرت عبر التاريخ دورات عديدة من التدهور الشديد إلى الاسترخاء. كما تغير الوضع الراهن للسيادة في المنطقة ثلاث مرات على الأقل. ومع ذلك وبما أنّ جميع الأطراف لم تظهر أي استعداد للتوصل إلى حل وسط، فالاسترخاء المؤقت غالباً ما ينتهي بالحل بالقوة، وتتدخل قوى خارجية في الأمر من وقت لآخر، ما يزيد الوضع تعقيداً.

والغرب وإيران وتركيا تريد الحفاظ على علاقات طيبة معها، ولأسباب مختلفة لا تريد أي من القوى المذكورة أن تدخل في طريق مسدود مع الحكومة الأذربيجانية. الأمر الآخر أنّ الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف يتعامل ببراعة ولا يريد أن يكرر أخطاء الرئيس الجورجي السابق ساكاشفيلي، فهو لن ينخرط في صراع مباشر مع روسيا أو الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، ويجمع بين المبادرات الدبلوماسية والضغط القوي ويستمر بالرقص على الخطوط الحمراء بعناية.

لكن خلافاً لوجهة النظر السائدة في بعض الأوساط، بأنّ روسيا تسمح لأذربيجان بمهاجمة أرمينيا من أجل منع القوات الغربية التي تساند حكومة باشيغيان من الانتصار، فإنّ روسيا تحاول بدلاً من ذلك التوصل إلى مصالحة مع أرمينيا بعد هذا الحادث. بالنسبة لروسيا فإنّ التوصل إلى المصالحة مع الحكومة الأرمينية الحالية يشكل خطوة حكيمة قادرة حقاً على رفض النفوذ الغربي وحماية المصالح الروسية. إنّ لعبة القوات التي تتجاوز الحدود الإقليمية ستؤثر أيضاً على مسار الوضع في جنوب القوقاز.

يحتفظ كل من باشيغيان وعلييف باتصال وثيق مع دبلوماسيين من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. قد يبدو هذا متناقضاً ويحمل إشارات غير مفهومة، لكن نظرة في العمق إلى الأمر ستجعلنا ندرك أنّه لا تناقض في الواقع. إنّ الرأي القائل بأنّ «منطقة القوقاز» قد شكلت وضعاً رهنأً جيداً

شيوه كاي هوان ترجمة: اوديت الحسين

جعل تشابك مصالح جميع الأطراف من قضية ناغورنو كاراباخ مشكلة طويلة الأمد تتدلع من وقت إلى آخر. إنّ الوضع المعقد في المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أدى تدريجياً إلى تحويل القضية إلى «برميل بارود» في منطقة القوقاز. وكل اندلاع للصراع يزيد من تفاقم الوضع. وفي 20 أيلول تمّ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار شامل، لكن لا يبدو أنّ الوضع سيهدأ تماماً، سواء استمرّ وقف إطلاق النار لفترة أطول أو أقصر، فالقضية قد تعود إلى الانفجار.

بغض النظر عن كيفية انتهاء عام 2023، فإنّه سيكون علامة فارقة مهمة في تاريخ الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، لأنّ رئيس الوزراء الأرميني باشيغيان اعترف هذا العام علناً بسيادة أذربيجان على منطقة ناغورنو كاراباخ، وأوضح في وقت سابق استعداده للتوقيع على اتفاق سلام على أساس الاعتراف المتبادل بسلامة الأراضي، وعلى أساس «التقسيم الإقليمي في الحقبة السوفييتية». ذات يوم دعا ليفون نير بيتروسيان، أول رئيس لأرمينيا، إلى التوصل إلى تسوية مع أذربيجان، لكن ذلك كلفه استقالته وخسارة حياته السياسية، فلطالما كانت القضية ذات حساسية في أرمينيا.

إنّ المتطلبات القاسية التي تريدها أذربيجان من أرمينيا جاءت لأنّ «البيئة الدولية» الحالية مواتية لها لفعل ذلك. تعلم باكو بأنّ روسيا

**تصرفات الحكومة
الأرمينية ساذجة
ومراهنتها المفرطة
على الولايات
المتحدة لم توصلها
إلى شيء فاكتر
ما يمكن للولايات
المتحدة أن تقدمه
لأرمينيا هو إدانة
لحالة حقوق
الإنسان**

نظام الأرض يجتاز ستة من تسعة من حدوده الكوكبية



إن تضاؤل القدرة على الصمود يجعل الكوكب أقرب من أي وقت مضى إلى نقاط التحول الكارثية

تم تحديث «إطار حدود الكوكب»، الذي نُشر لأول مرة في عام 2009، بالكامل ورسم خرائط له لأول مرة. وتظهر النتائج أن ستة من الحدود البيئية العالمية التسعة قد تم تجاوزها بالتأكيد، وأن واحدة منها، وهي تحمض المحيطات، قريبة جداً من حدودها. من الواضح أن استنفاد الأوزون والغبار الجوي فقط هو ما يقع في مساحة التشغيل الآمنة.

وتشير المنطقة الخضراء إلى مساحة التشغيل الآمنة. يمثل اللون الأصفر إلى الأحمر منطقة الخطر المتزايد. يشير اللون الأرجواني إلى المنطقة شديدة الخطورة حيث توجد ثقة عالية أنه تم انتهاك ظروف الهولوسين، مما يعكس اضطراباً بشرياً غير مسبوق في نظام الأرض.

في حين أن تجاوز الحدود لا يعادل حدوث تغييرات جذرية بين عشية وضحاها، إلا أنه يمثل عتبة حرجة لزيادة المخاطر التي تهدد استقرار نظام الأرض، والحفاظ على الظروف البيئية الوحيدة التي نعرف على وجه اليقين أن الحضارة الإنسانية يمكن أن تزدهر فيها.

وكما يقول المؤلف المشارك والباحث الرئيسي يوهان روكستروم: «نحن لا نعرف إلى متى يمكننا الاستمرار في تجاوز هذه الحدود الرئيسية قبل أن تؤدي الضغوط المشتركة إلى تغيير وضرر لا رجعة فيه».

ويوضح التحديث، المنشور في مجلة Science Advances، أن كل حدود تحدد عملية بيئية عالمية «حرجة للحفاظ على استقرار ومرونة نظام

الأرض ككل». إذا تم احترام الحدود التسعة، فيمكن أن تظل الأرض في الظروف الكوكبية الدافئة والمستقرة نسبياً التي سادت على مدار الـ 12 ألف عام الماضية، عندما تطورت جميع الحضارات الإنسانية. وبدلاً من ذلك، فإن تلك الفترة، المعروفة باسم الهولوسين، تفسح المجال أمام «حالة لا مثيل لها في تاريخ البشرية»، عصر الأنثروبوسين.

إن إطار حدود الكوكب الذي يرتكز على دراسة علم نظام الأرض. وهو يعرف تسع عمليات ضرورية لصيانة واستدامة وصمود نظام الأرض ككل. كل هذا يضطرب حالياً بشكل شديد بسبب النشاطات البشرية.

يهدف هذا الإطار إلى تحديد الخطوط العامة والتقييم الكمي لدرجات الاضطراب الناجم عن البشر، التي إن تم احترامها يمكن أن تسمح للأرض بالبقاء في حالة ما بين العصور الجليدية «مشابهة للهولوسين».

في مثل هذه الحالة، تظل الوظائف البيئية العالمية وأنظمة دعم الحياة مماثلة لتلك التي تمت تجربتها على مدار العشرة آلاف عام الماضية، بدلاً من أن تتحول إلى حالة لا مثيل لها في تاريخ البشرية. تميزت فترة الهولوسين هذه، والتي بدأت مع نهاية العصر الجليدي الأخير، والتي تطورت خلالها الزراعة والحضارة الحديثة، بظروف كوكبية دافئة ومستقرة نسبياً. وقد أخرجت الأنشطة البشرية الآن الأرض خارج نافذة الهولوسين بسبب التقلبات البيئية، مما أدى إلى ظهور عصر الأنثروبوسين المقترح. تعاني مكونات النظام، إلى حد متزايد، من عدم التوازن فيما يتعلق بالظروف المتغيرة. ونتيجة لذلك، فإن الأرض

ما بعد الهولوسين لا تزال في طور التطور. ولا تزال الظروف البيئية العالمية النهائية غير مؤكدة. ومع ذلك، فإن أبحاث المناخ القديم توثق أن الأرض شهدت سابقاً ظروفًا خالية من الجليد إلى حد كبير خلال الفترات الدافئة مع حالات مختلفة تماماً من المحيط الحيوي. ومن الواضح أنه من مصلحة البشرية تجنب اضطراب نظام الأرض إلى درجة تهدد بتغيير الظروف البيئية العالمية بشكل ملحوظ. الغطاء الجليدي هو مجرد مؤشر واحد على تغيير كبير على مستوى النظام ضمن العديد من أبعاد نظام الأرض الأخرى.

يرسم «إطار حدود الكوكب» الأنظمة والعمليات البيوفيزيائية والكيميائية الحيوية المعروفة بتنظيم حالة الكوكب ضمن نطاقات معروفة تاريخياً، ومن المحتمل علمياً أن تحافظ على استقرار نظام الأرض وأنظمة دعم الحياة المؤاتية لرفاهية الإنسان والتنمية المجتمعية التي حدثت خلال عصر الهولوسين.

«لا تحدد المواضع الحدودية أو تتنبأ بتحويلات عتبة مفردة في حالة نظام الأرض. لقد تم وضعها على مستوى تشير فيه الأدلة المتاحة إلى أن المزيد من الاضطراب في أي عملية مفردة يمكن أن يؤدي إلى تغيير كوكبي هيكلي عن طريق تغيير، وإعادة تشكيل الديناميكيات والأنماط الزمانية المكانية لتفاعلات الغلاف الأرضي والمحيط الحيوي وردودها. □

«في الوقت الحالي، تتم معالجة الاضطرابات البشرية المنشأ في البيئة العالمية في المقام الأول كما لو كانت قضايا منفصلة، على سبيل المثال: تغير المناخ، أو فقدان التنوع الحيوي، أو التلوث. ومع ذلك، يتجاهل هذا النهج

التفاعلات غير الخطية لهذه الاضطرابات والتأثيرات الإجمالية الناتجة على الحالة العامة لنظام الأرض. توفر «حدود الكوكب» فهماً علمياً للتأثيرات البيئية العالمية البشرية المنشأ في إطار يدعو إلى النظر في حالة نظام الأرض ككل.

لمدة تزيد عن 3 مليارات سنة، سيطرت التفاعلات بين الغلاف الجوي «تدفق الطاقة والمواد غير الحية في الأرض والغلاف الجوي» والغلاف الحيوي «جميع الكائنات الحية والأنظمة البيئية» على الظروف البيئية العالمية. على سبيل المثال: الصفائح التكتونية والبراكين، أو المحيط الحيوي «على سبيل المثال: تطور تمت معالجة هذه التأثيرات من خلال التفاعلات والتغذية الراجعة بين العمليات والأنظمة داخل نظام الأرض، مما شكل استجابته الشاملة المعقدة في كثير من الأحيان. اليوم، تعمل الأنشطة البشرية ذات التأثيرات على مستوى الكوكب كإضافة إضافية على نظام الأرض. وهكذا، أصبح الغلاف الجوي للأنثروبوسين مكوناً وظيفياً إضافياً لنظام الأرض، قادر على تغيير حالة نظام الأرض.

يقول روكستروم: إن مؤلفي التقرير يشعرون بقلق عميق إزاء الأحداث المناخية المتطرفة التي ضربت المجتمعات في جميع أنحاء الكوكب هذا العام. «لكن ما يقلقنا أكثر هو العلامات المتزايدة على تضاؤل مرونة الكوكب، والذي يتجلى في انتهاك حدود الكوكب، مما يقربنا من نقاط التحول، ويغلق النافذة أمام أي فرصة للحفاظ على مناخ الكوكب عند حدود 1.5 درجة مئوية.

«المفهوم المادي للتاريخ»

في مؤلفه «سيرة مختصرة وعرض للماركسية» كتب لينين في العام 1914 وتحت عنوان «المفهوم المادي للتاريخ»:

أدرك ماركس خلو المادية القديمة من المنطق وعدم اكتمالها وطابعها الوحيد الجانب. فاقترح بأنه يجب «جعل علم المجتمع منسجماً مع الأساس المادي، وإعادة بنائه استناداً إلى هذا الأساس». وإذا كانت المادية بوجه عام تفسر الوعي بالكائن وليس بالعكس، فهي تتطلب عند تطبيقها على الحياة الاجتماعية للإنسانية تفسير الوعي الاجتماعي بالكائن الاجتماعي. يقول ماركس: «إن التكنولوجيا تبرز أسلوب عمل الإنسان تجاه الطبيعة، أي العملية المباشرة لإنتاج حياته، وبالتالي الظروف الاجتماعية لحياته، والأفكار أو المفاهيم الفكرية التي تنجم عن هذه الظروف» («رأس المال» المجلد الأول) وقد أعطى ماركس صيغة كاملة عن الموضوعات الأساسية للمادية في تطبيقها على المجتمع البشري وعلى تاريخه، وذلك في مقدمة كتابه: «مساهمة

في نقد الاقتصاد السياسي» قال: «إن الناس أثناء الإنتاج الاجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن إرادتهم. وتطابق علاقات الإنتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية. ومجموع علاقات الإنتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقه حقوقي وسياسي،

وتطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة. فليس إدراك الناس هو الذي يحدد معيشتهم، بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد إدراكهم. وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل

في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية- وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك- التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها. فبعد ما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى. وعندئذ ينفجر عهد الثورة الاجتماعية. ومع تغير الأساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل، بهذا الحد أو ذاك من السرعة. وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الإنتاج الاقتصادية - هذا

الانقلاب الذي تحدده بدقة العلوم الطبيعية - وبين الأشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية، أو بكلمة مختصرة: الأشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه. فكما أنه لا يمكن الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي لديه عن نفسه، كذلك لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا وفقاً لوعيه. فينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية، وبالنزاع القائم بين قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



طابع بريد جوي بقيمة 60 قرشاً للجمهورية السورية في الذكرى التاسعة للجلاء عام 1955



استخراج حمض نووي بشري عمره 6000 عام شرقي الصين

استخرج في أيلول الجاري حمض نووي مأخوذ من هيكل عظمي بشري عمره 6000 عام عُثر عليه في مدينة ووشي بمقاطعة جيانغسو شرقي الصين، وفقاً لبحث أثري جديد. تم استخراج عينة الحمض النووي البشري القديم من هيكل عظمي لذكر عُثر عليه في مقبرة تعود إلى فترة ثقافة ماجيابانغ في العصر الحجري الحديث. وبالمقارنة مع البيانات المنشورة للحمض النووي للميتوكوندريا الذي عُثر عليه في المواقع القديمة الأخرى في مختلف البلدان والمناطق، فإن هذا النوع من الحمض النووي هو نفسه الذي عُثر عليه في أماكن من بينها شمالي فيتنام « ويعود تاريخه إلى فترة تتراوح من 4000 إلى 2000 عام» وشمالي لاوس « ويعود تاريخه إلى ما قبل 3000 عام»، واندونيسيا « ويعود تاريخه إلى ما قبل 2000 عام» والفلبين « ويعود تاريخه إلى ما قبل 1800 عام»، وقوانغشي الصينية « ويعود تاريخه إلى ما قبل 1500 عام». حسبما قال ون شاو تشينغ، وهو عالم الآثار الذي يقود البحث.

وأضاف ون شاو، أن هذا الاكتشاف يملاً فجوة في أبحاث الحمض النووي القديم جنوبي الصين، التي كانت تعوقها في السابق التأثيرات البيئية، وحالة الحفظ السيئة التي كانت عليها عينات الحمض النووي عند اكتشافها.



دار الأوبرا تحفي بمئوية ميلاد نزار قباني عبر أمسية موسيقية

احتفت دار الأوبرا السورية بمئوية ولادة الشاعر الكبير نزار قباني على مدى يومي السابع عشر والثامن عشر من أيلول، عبر أمسية فنية للفرقة الوطنية السورية للموسيقى العربية بقيادة المايسترو عدنان فتح الله.

تناغمت الأصوات السورية الشابة الأصيلة لكل من ليندا بيطار- خلدون حناوي- سيلفي سليمان- رماح شلغين- ديانا السعيد، لتعيد النض الحي لكلمات حفر بها نزار قباني بصمته على جبين الزمن، فشكلت إرثاً حياً لشعر دمشقي أصيل يلامس القلب والروح والوجدان.

فمن مدرسة الحب إلى قارئة الفنجان إلى الموال الدمشقي، عادت عقارب الساعة بجمهور دار الأوبرا إلى مساحة من زمن جميل صبغته كلمات نزار بلون الحب والصدق.

يذكر أن الشاعر الكبير نزار قباني ولد في دمشق في 21 آذار عام 1923، واستمر إبداعه إلى أن غاب عن عالمنا في 30 نيسان عام 1998 تاركاً خلفه مئات القصائد البديعة في الحب والسياسة.

غداً تأتي الغيمة وتبلك الوعي المعطوب



عزوف سائر الكادحين، والعلماء، والفنانين، عن الثقافة والعلم والفن السائدين، ودخولهم لاحقاً في مواجهة ثورية ضد مؤسسات وأجهزة السلطة، من خلال تجديد الثقافة الشعبية، والنتائج الفكرية، والفنية المتفاعلة مع الأرض والفلك، وعلاقة الإنسان ضمنهما خارج هيمنة أجهزة السلطة الإقطاعية، فإن النقطة التحول الأساسية عند الرأسمالية، تكمن في كشف حقيقة ممارستها في تفكيك الوعي الفردي، والمجتمعي مروراً بالعائلي، وعليه سخر الرأسماليين مراكز الأبحاث، والمختبرات، والدراسات، ليس لتفسير الأرض والكون فحسب، إنما أيضاً لتشريح بيئة الوعي الفردي والعائلي والمجتمعي، كونهم أدركوا بشدة موطن المعجزة الكبرى على هذه الأرض. فكثيرة هي المعجزات في هذا العالم، لكن أكثرها إعجازاً هو الإنسان. هذا القول يرجع إلى الكاتب الإغريقي سوفوكليس «496 ق.م. - 405 ق.م.» المعروف بنصه التراجيدي أوديب ملكاً، والذي استوحى منه سيغموند فرويد ما أطلق عليه عقدة أوديب.

نعقد أن المسألة المطروحة في هذا العصر الراهن مركبة ومتاخلة ومتراطة، ولا يمكن فصل عناصرها بعضهم عن بعض إطلاقاً، فإن تحقيق أعمق عدالة اجتماعية وأعلى درجة نمو للمجتمع عبر الأداة الثورية السياسية، لا يقل أهمية عن المعالجة الشاملة والجزرية لمشاكل الأرض الممزقة، والكون الملوث، والوعي المعطوب. وإن الثقافة الشعبية والعلم والفن، هي الأدوات الأساسية التي تستطيع تحقيق هذه المهمة الثورية.

العلمية على ساحة التاريخ، فأخذ كلاً من كارل ماركس وفريدريك أنجلس على عاتقهما مهمة تفسير العالم، لأجل تغييره، وعليه ظهرت عقيدة متجددة بمعارفها تنير درب طبقة البروليتارية، والفئات المنهوبة الأخرى في المجتمع، ما يعني القدرة الفعلية، لتحويل الإمكانيات إلى واقع جديد، فأكمل البروليتاريون، وسائر الكادحين، والطليعيين الثوريين في العالم تطوير العقيدة الشيوعية، وتنظيم حركتهم السياسية، وعليه تبين أن الحجر الأساسي للنظم المعرفية لدى الرأسمالية، ليس كما كانت عليه عند الإقطاعية، أي أنها تتمحور حول الأرض والفلك فقط، إنما حملت الرأسمالية معها نظماً أشد تعقيداً، ألا وهي تفسير وعي الإنسان، وأيضاً كونية الحركة، فأصبح إخضاع حركة الوعي، والكون، خاصة تتفرد بها الرأسمالية عن التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السابقة، العبودية - الإقطاعية. وظهرت الحاجة المعرفية، للتفريق بين القمع الناعم والخشن. وهنا تجدر الإشارة لأهمية قراءة كتاب التلاعب بالوعي، للعالم سيرجي قره مورزا، لما يحمله من قيمة مضافة للفكر التقدمي.

المعجزة الكبرى

إن الرأسمالية كانت ولا زالت تهتمش وتستغل الثقافة الشعبية النابضة من حسنها السليم، وأيضاً الحقائق العلمية الثورية في حقل المجتمع، وأي نتاج فني ثوري يعبر بعمق عن محتوى العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية، والنضالات السياسية. فإذا كانت نقطة التحول الأساسية في النظام الإقطاعي، تكمن حول

عدد لا نهائي من الظواهر داخل ظاهرة واحدة فقط، اتفق العلم على تسميتها بالأرض، وكان العلماء في مرحلة الإقطاعية مختلفين حول طبيعة شكلها، وحركتها. وبحكم أن الأرض والفلك هما الحجر الأساسي للنظم المعرفية عند السلطة الإقطاعية، فإن المصير كان إما المقصلة، أو السجن، أو النفي للعلماء، والفنانين الذين تجرؤوا على مناهضة مرجعية مؤسسات السلطة، ولا حلاً عندما بدأت تحرك الرأسمالية، للخروج من رحم الإقطاعية، اشتدت أكثر من ذي قبل المعارك المعرفية حول تفسير نظم الأرض والفلك، وخير دليل لمعايشة تلك المرحلة، هو الأدب، فإن مشاهدة، أو قراءة مسرحية «حياة غالييليو» للكاتب برتولد بريخت، ستكون كفيلاً في أن تدفعنا للعيش بداخل نموذج اجتماعي يعبر عن تناقضات تلك المرحلة، فهي مسرحية ملحمية عن حياة العالم غالييليو غاليلي وصراعه مع مؤسسات وأجهزة السلطة في فلورنسا في بدايات القرن السابع عشر.

حسين خضور

طبقة تعيش بذاتها

كان نمو الرأسمالية يتوقف على انتصارها معرفياً، بعدما قطعت التراكم المادي الأولي، وعند هذا الحد اقتضت الضرورة بدفع سيرورة حركة التطور نحو قفزة ثورية، فأصبح هناك مصانع بالآت تنتج بضائع عوضاً عن ورش العمل الصغيرة البدائية بقدرتها الإنتاجية، ما يعني أن النظام الإقطاعي بدأ يتفكك أمام الحركة المادية، والمعرفية للرأسمالية، واستمرت تلك الأخيرة بتطوير العلوم والمعارف، لأجل أن تستغلها في التوسع الأفقي لدورة الإنتاج. وما بين الدور التقدمي الذي لعبته طبقة البرجوازية في بداياتها، والثورة المضادة للإقطاعية، ظهر الفكر الاشتراكي، كبديل عنهما، وكانت مشكلته أنه يقبع تحتها، كونه فكراً طوباوياً يستحيل عليه أن يمهد الطريق أمام ثورة

جزرية شاملة تفضي إلى نظام جديد يختلف جوهرياً عن النظامين المتصارعين «الإقطاعية - الرأسمالية». وأثناء ذلك تجلت فلسفة الديالكتيك، وكانت علتها أنها مثالية، غير مرتبطة عضوياً بالحركة المادية، وبناءً على هذا الوضع، نشأت طبقة البروليتارية - الطبقة العاملة بأجر - من دون عقيدة فكرية تنير لها طريقها الجديد، ما يعني أنها كانت طبقة بذاتها، ولا تعي مصالحها، ومن السهل تفريقها، واستغلالها للحد الأقصى. وكما ذكرنا في أعلاه أن الأدب خير دليل للمعايشة، فإن مشاهدة أو قراءة مسرحية «النساجون» للكاتب جيرهارت هاوبتمان، ستأخذنا إلى عوالم تلك المرحلة، فهي مسرحية ذات هدف سياسي محتواه اجتماعي. تعالج الثورة الفاشلة لعمال النسيج في منطقة سيليسيا عام 1844.

طبقة تعمل لأجل ذاتها

عند هذا المفصل التاريخي ظهرت الشيوعية

تحقيق أعمق
عدالة اجتماعية
وأعلى درجة نمو
للمجتمع عبر الأداة
الثورية السياسية
لا يقل أهمية عن
المعالجة الشاملة
والجزرية لمشاكل
الأرض الممزقة